



النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"... خاصة بالأعضاء

المعد العاشر السنة التاسعة والعشرون ماي (النصف الثاني) ١٩٩٢

رأينا

بسم الله الرحمن الرحيم

الخصم والحكم في الإدارة الأمريكية الجديدة

الوفد الفلسطيني امام الامر الواقع للاقرار بأحد امرين، اما الموافقة على الاعلان في بيان مشترك على ان جولة المفاوضات الجارية، احزمت تقدما وانجازا، حيث ان ادارة كلينتون "المضعضة" بحاجة الى هذا الانجاز. او ان يتحمل مسؤولية، ان فشل الجولة يقع على عاتقه.

وكان قرار القيادة المركزي ان على وفدنا عدم المشاركة في هذا الاجتماع الثلاثي المصيدة. وان على وفدنا التمسك بالمطالب والتعهدات والوعود، التي قطعت له قبل وبعد مشاركتنا في الجولة التاسعة. ومن الطبيعي ان تختلف الآراء في تقويم حدث ما في جو الغموض الذي يحيط به. فقد كان البعض يرى ان المشاركة في اللقاء الثلاثي هو تنفيذ لمطلبنا نحن بالتدخل الأمريكي. ولم يمض وقت طويل حتى جاءت الورقة الأمريكية، الصعبة، في وجه كل من يراهن على بريق امل، يأتي من هذه الادارة الأمريكية المنحازة كليا الى جانب "اسرائيل"، مما أكد صحة موقف القيادة. كان من المفروض ان يتم في البقية ص 22

■ في الوقت الذي كان فيه وفد منظمة التحرير الفلسطينية المفاوض، يطالب الراعي الأمريكي بالتدخل كشرط كامل ووسيط تزيه لتسريع عملية السلام، بتنفيذ الوعود والتعهدات، التي قطعتها امريكا على نفسها وعلى "اسرائيل"، لدخول الجولة التاسعة للمباحثات بجدية، كان الفريق الأمريكي المكلف بمتابعة عملية المفاوضات، يتفق ثنائيا مع "اسرائيل" على اسقاط الوفد الفلسطيني في فخ مزدوج، يفقد فيه مصداقيته امام قيادته من جهة، وامام الشعب في الارض المحتلة من جهة اخرى. فخلال اكثر من ثماني عشر ساعة متواصلة من الاتصالات بين فريق الادارة الأمريكية والوفد الاسرائيلي والسفير الأمريكي في تل ابيب ورايين شخصيا، تم الاتفاق على دعوة الوفد الفلسطيني الى اجتماع ثلاثي، يضم الوفدين الفلسطيني والاسرائيلي مع الراعي الأمريكي بوصفه الشريك الكامل.

لم يكن من الصعب على القيادة الفلسطينية التي تتابع مجريات الامور بتفاصيلها، ان تدرك ان اللقاء الأمريكي، سيكون مصيدة، تهدف منها امريكا الى وضع

مهمة التنظيم

نفاوض ونقاتل.. نعارض ونقاتل

■ من المسلم به أن الشروط التي فرضت على منظمة التحرير الفلسطينية، والتي على أساسها تقوم عملية التفاوض الراهنة، منذ مؤتمر مدريد، هي شروط مجحفة وظالمة، ويأتي فرض هذه الشروط ليس نتيجة لاختلال ميزان القوى بين الثورة الفلسطينية والعدو الصهيوني فحسب، وإنما نتيجة اختلال ميزان القوى القومي الاقليمي والدولي العالمي، لصالح الكيان الصهيوني وحليفته الاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية. لقد انطلقت حركتنا وفجرت الثورة الفلسطينية المسلحة في الفاتح من يناير/ كانون الثاني عام ١٩٦٥ وهي تدرك وتقر بالتفوق العسكري الصهيوني. ولكنها كانت ولا تزال تؤمن بأن القوة المستوردة للعدو والمعتمدة على أنابيب الحياة التي تمد بها الامبريالية العالمية لن تظل الى الابد. فالتبيعة الوظيفية للكيان الصهيوني تجعل من مهمته لفرض استراتيجية التوتر الدائم، أول الحراب المسددة الى صدر الكيان الصهيوني والتي تهدد وجوده.

لقد صاغت حركتنا بنية تنظيمها الطليعي باعتباره أداة الثورة لخلق استراتيجية التوتر الدائم داخل بنية الكيان الصهيوني. فالامبريالية العالمية أرادت بوجود التنظيم الصهيوني الامبريالي ان تزرع في الوطن العربي جسما سرطانيا غريبا عن المنطقة، عدوا لشعوبها، حليفا للامبريالية وحميا لمصالحها. وكانت مهمة الكيان الصهيوني ولا زال هي تكريس التجزئة والتخلف والتبعية في الوطن العربي. ولذلك كان تصميم حركتنا في بنيتها لتنظيمها على أساس فكرة ثابتة مفادها أن "فلسطين طريق الوحدة وفلسطين طريق التقدم، والثورة طريقا الى

الحرية". وكان الكفاح المسلح ولا يزال وسيبقى استراتيجية التوتر الفلسطيني الدائم في الجسم السرطاني الصهيوني الغريب. لم يكن العدو الصهيوني يعترف بوجود شيء اسمه الشعب الفلسطيني.. ولكن التنظيم الفتحي المسلح.. قوات العاصفة التي شقت درب الغداء بعزيمة ونضحية فرضت اسم فلسطين الشعب وفلسطين الارض على خارطة العالم سياسيا بشكل لا يقبل الجدل.. ولكي يتحقق تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة على الارض. يجب ان يدرك أبناء حركتنا وكل الاعضاء في تنظيمنا حيثما كانوا في الاقاليم والمؤسسات أو القوات المسلحة أو المنظمات الشعبية أن عليهم الاستمرار ومتابعة مهماتهم الاستراتيجية في نفس الوقت الذي يقوم فيه الوفد الفلسطيني بعملية التفاوض بشروطها الصعبة. أن توجه أبناء التنظيم للتفرغ الكامل لانجاز أعمالهم في مهماتهم هي التي تجعل من معركة التفاوض وسيلة لتعديل ميزان القوى ولتقليل الخسائر التي يريد المخطط الصهيوني الامبريالي ان يفرضها على شعبنا وقضيتنا.

ان أخطر ما يمكن أن تصاب به حركة ثورية كحركتنا هو ان يصبح العضو المناضل والكادر المقاتل في حالة انتظار لما ستأتي به مفاوضات تجري في ظروف شروط مجحفة ظالمة.. انها حالة اذعان واستسلام مرفوضة بقسوة من كل أبناء فتح، قيادة وقاعدة. ان التحفز الدائم واداء المهمات التنظيمية والقتالية والسياسية والديبلوماسية والجماعية كل في مكانها وزمانها هو الذي يسلم المفاوضات الفلسطيني الاعزل في مواجهة خصمه الصهيوني المدجج بالقوة والسلطة والتفوق

قضايا تنظيمية

قضايا تنظيمية

قضايا تنظيمية

التكنولوجي، والمسلح بشريك امريكي كامل يمدد بكل أسباب تفوقه.

فنحن اليوم في حركة فتح نخوض معركة مركبة، معركة ضارية نحتاج ليس لكل جهودنا فحسب، وإنما لكل جهود وطاقات شعبنا وقواه وتنظيماته سواء التي تؤيد خوض معركة التفاوض أو التي ترفضها ولا ترى فائدة منها.

ان ما يجمع ساحتنا الفلسطينية هي الوحدة المركزية والمركزة لحركتنا في كل أطرها وتشكيلاتها. فحركتنا التي تقود الثورة الفلسطينية المعاصرة هي الرافعة التي عليها يرتكز بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية. وقد ارتكز ولا يزال عليها، فهي المعبرة الأولى عن طموحات الجماهير وتطلعاتهم نحو الاهداف التي انطلقت فتح من أجلها، تحرير فلسطين كل فلسطين واقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية وعاصمتها القدس الشريف. وإذا كانت موازين القوى الراهنة تحول دون تحقيق هدف استراتيجي فان من لا ينقض لاقتناص الهدف التكتيكي الذي سيؤدي مستقبلا الى تحقيق الهدف الاستراتيجي يسقط في شبكة الانتهازية اليسارية التي تزاود على الهدف العاجل من أجل مصلحة آجلة تريدها. وعلى النقيض، فان كل من يتهالك مرتعيا على هدف مرحلي يقتل الأمل في الوصول الى الهدف الاستراتيجي يسقط في شبكة الانتهازية اليمينية التي تضحي بالهدف الاستراتيجي الآجل من أجل مصلحة تكتيكية عاجلة تريدها. لقد خان السادات في كامب ديفيد قضية الأمة العربية بأسرها عندما ضحى بالهدف القومي الاستراتيجي.. عربوية واستقلال فلسطين من أجل حفنة رمال في سيناء منقوصة السيادة. وكان موقفه هو مفتاح الشروط المجحفة التي لا تزال تحيط بقضيتنا وشعبنا والتي جعلت مسيرة الثورة الفلسطينية أكثر صعوبة وتعقيدا. لقد استطاع تنظيم حركتنا منذ كامب ديفيد حتى مدريد أن يخوض غمار معارك متتالية وعلى جهات عدة بهدف تكريس حقوقنا الشرعية الثابتة غير القابلة للتصرف، بما فيها حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ان مجرى التفاوض اليوم يزداد صعوبة بسبب قيود كامب ديفيد التي تسلم العدو الصهيوني بسياط الحكم

الذاتي الذي يلهب ظهر شعبنا ويحاول حرمانه من حقه في تقرير مصيره.. وحرمانه من الاستقلال الوطني.. ولكن هذا الواقع الفاسد لم يمنع ثورتنا من تفجير انتفاضتها الجبارة داخل الارض المحتلة والتي كان لها الدور الاساسي في تغيير ميزان القوى، بحيث أصبح العالم كله يدرك أهمية استقرار المنطقة بالاعتراف بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني كما حددت المبادرة الامريكية نفسها ذلك. والتي ارتكزت على قرار مجلس الامن ٢٤٢ الذي يرفض الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة ويطالب الكيان الصهيوني بالانسحاب من الاراضي المحتلة. وكذلك قرار ٣٣٨ الذي يطالب بتنفيذ القرار ٢٤٢ ومبدأ الارض مقابل السلام، والالتزام بمبادئ الشرعية الدولية.

ان هذه الركائز وفي حدها الأدنى وفي ظل الشروط المجحفة تسلم تنظيمنا بتعزيز كفاحه اليومي ضد العدو الصهيوني. ويجعل في فم المفاوضات الفلسطيني جملة واحدة مفيدة، ما دامت الارض ملتزمة.. الانسحاب.. الانسحاب.. الانسحاب.. فالكفاح المسلح.. وبالاتفاضة.. بعزيمة الفهود الاسود وصقور الفتح وشبيبة الثورة، ورس الصفوف بين مقاتلي فتح وحماس وكل التنظيمات الفلسطينية تحت شعارنا التنظيمي الكفاحي.. "وحدة الصف للدفاع.. وحدة الهدف للهجوم"، نستطيع أن نقول للعدو الصهيوني وللمتفرجين المزايديين اللفظيين.. الذي يتحدثون عن التحرير في الخطابات والبيانات بعيدا عن لهيب الثورة ونور الانتفاضة واحضان الشعب. نقول للجميع نحن في فتح.. وفي الثورة الفلسطينية.. وعلى صدر ساحة النضال داخل الارض المحتلة نقول ويقول معنا صوت الجماهير نفاوض ونقاتل.. ونعارض ونقاتل.. وبالكفاح المسلح الثوري على الارض وليس بالخطابات والبيانات. هذا هو خط تنظيمنا الفتحي الثوري منذ مسيرته وعبر كل معاركه نحو فلسطين.

وبهذا نغرز مسيرتنا ونراكم حصاد الخبز في مهماتنا الناجحة. ونندرا الفشل بالثبات على موقف المثابرة والتقدم الدائم والهجوم المستمر.. متسلحين بالقناعتين اللتين عليهما يرتكز البيان التنظيمي لحركتنا في الممارسة العملية ومما، الايمان المطلق بحتمية النصر.. والاستعداد الدائم للنضحية ■

[illegible]

واننا اذ نقوم بمرض ما توفر من رسائل لهذه المجموعة المتقاتلة، كان هذا اقل الواجب لتكريم الشهداء في ذكراهم السنوية الاولى.. ومن لم نجد له ما خطته يداه فيكفي أنه قد ترك بصماته على طريق الكفاح المسلح.. طريق النصر..

رسالة الحب الى ست الحبايب التي تركها وراءه الشهيد مدحت عمرو وكذلك رسالته الى أخيه عزمي.. وهي نموذج للكتابة المتألقة في المعاني والمتدفقة بالصدق.. هي كشف للايمان العميق الكائن في نفوس الفدائيين.. الايمان بالشهادة وبحياة الخلد.. وبالجهاد المفروض علينا حتى نكمل تحرير وطننا فلسطين، الأرض التي باركها الله..

لكل أمة من أمم الأرض ثقافة تعرف بها، وثقافتنا التي نتميز بها عن غيرنا من الأمم هي ثقافة الاستعلاء على الظلم والبغي، ثقافة الحرية والاستقلال، ثقافة الاقدام على بذل المال والنفس في سبيل الله والوطن..

ولقد ربح أبطالنا، فباعوا أنفسهم، بأعلى الأثمان، بجنة الخلد.. وغيرهم.. وخصت أنفسهم، فباعوها على موافد حثالات الأمم!!.. فهانوا.. ومن يهن يسهل الهوان عليه..

■ جميعنا في اغتراب عن الوطن وعن الأهل، والذي ذاق مرارة الغربة يعرف حتمية الرسالة وأهمية الاتصال.

كم هي المرات التي نعيد فيها قراءة رسالة ما، وخاصة عندما تكون صادرة عن أشخاص عزيزين على القلب.. نقلب الكلمات وندور المعاني ونحفظ - أحيانا - نصها..

وهكذا كانت حالنا مع رسائل الأبطال الفدائيين.. أبطال عملية (أم الرشراش) والذي يصادف اليوم يوم ١٩٩٣-٥-٣ الذكرى السنوية الأولى لاستشهادهم..

في العدد السابق من نشرة فتح، وما قبله، كان لقائنا مع الشهداء مدحت عمرو، ويوسف دهشان والأسير مؤيد نصر ومع "عاصف" و"عزمي" و"أبو المعتمد"...

كنا مع بطاقاتهم، مع تطلعاتهم، مع أحاسيسهم، مع طلبهم للشهادة.. وكان لبعضهم ما أراد.. واختار الله من أراد..

ان أهمية المعاني الواردة في الرسائل الموجهة إلينا تكمن في أن أصحابها قد كتبوا كلماتها وهم على أبواب الاستشهاد، يدقون باب الجنة بقبضاتهم الممسكة بسلاحهم ولذا فلا زيف فيها ولا نفاق وإنما هي الصدق كله والاخلاص كله..

[illegible]

(١)
رسالة الى ست الحبايب ..
بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة الوالدة الحبيبة حفظها الله،
تحية طيبة ارسلها لك الاله تحية الثورة التي لا
تطفأ نيرانها وأرجو من الله تعالى أن تصلك هذه
الرسالة وانت في أتم الصحة والعافية من الله .
أمي الحبيبة أنت أمني وتتمني لي الخير كل الخير
وتريدين أن أكون في أحسن حال، وأنا متأكد من هذا
لهذا كنت منذ زمن بعيد جدا أرى أن أفضل حياة هي
حياة الثائر الذي سيلقى يوم ما شهادة تسعده في الحياة
الآخرة حياة الخلد، وقد أخذتها الآن يا أمني وكل ما
أتمناه أن تدعى لي وتسامحيني على ما يدرمني فلم
أكن أقصه جرحك أبدا ولكن يا أمني الجهاد فرض علينا .
وأنا لا أستطيع العيش ضمن المجتمع الذي يحيط بنا
وبقيوده هذه لذلك قررت الجهاد وأخذ الشهادة في سبيل
الله وحده خالصة لوجهه تعالى انشاء الله كي أكسب
الحياة الخالدة في عيشة راضية مريحة . وكما أنا متوقع
منك كام فدائي أن تكوني فدائية فإذا كانت الدموع
تريحك فلا بأس بها ولكنني لا أحب أن أراها في
عينوك الغالية لأنها ستكون بمثابة نار أكرى بها في

[illegible]

قلبي أريدك أن تفرحي لي وتزغدي وترقصي ولا تقبلي
كلمة عزاء بل كلمة تهنئة وأن لا تلبي الأسود بل
البسي كل الألوان التي تحبين وأنا بينكم يا أمي
أعيش معكم حتى وإن لم أكن جسدا فانا موجود معكم
بروحي وفي قلوبكم .

وقبل ختام رسالتي أود أن أقول انني بريء من كل
من يبكي بشكل كبير ويلطم الحدين ويشق الثوب وهذه
الامور كلها براء الذنب من دم يوسف فارجو منع كل من
يقوم بهذه الاعمال وعدم لبس الأسود وأود تقبيل يديك
الطاهرة ووجنتيك ولقائنا في الجنة يا ست الحبايب يا أم
العزم أريدك فداية .

وختاماً تحية ثورية ومحبة وتقدير لك من ولدك .

مدحت عمرو

(٢)
بسم الله الرحمن الرحيم

الاخ الحبيب عزمي عمرو المحترم،
تحية الشؤرة وبعد أرسلها اليك مع حيي وتقديري
لشخصك الكريم، أرسل اليك هذه الكلمات وأكون قد
نلت شرف الشهادة في سبيل الله سبحانه وتعالى .
وقبل ان أتحدث معك في شيء يجب أن تعرف
أننى كنت انتظر هذا اليوم بفارغ الصبر فأنا واثق من

أنك ستفهم معنى كلامي. أنا أبحث عن حياة الآخرة الهانئة التي لا خوف فيها أبدا لذلك اخترت طريقي هذا وأنشاء الله أعطاني الشهادة في سبيله تعالى وليس هناك شيء أريده منك سوى الدعاء لي بالرحمة والمغفرة ورضوان الله علي وقبول جهادي في سبيله.

وأريد أن أعلمك أنني أوصيت بأن ترسل اليك أنت كل ما أملك من مال واستحقاق لتكون لك في مشروعك كما أود منك إعطاء الوالدة مائتي دولار أما الباقي فهو لك، وهناك ما قيمته ثلاثمائة دولار دين مستحق علي سأكتب لك أسماء وعناوين أصحابها ومبالغهم لترسلها لهم. وأما الباقي فهو حلال زلال مني للأولاد ولا أسمح بإعطاء أحد غير أمي طيعا حسب حاجتها من هذا المال يا عزمي. وهذه وصيتي وأرجو أن تحترمها ولك مني كل الحب والامتنان وسلامي للأولاد وقبلاتي لهم جميعا.

وسلام لام محمد وأبو ظاهر وأبو علي إذا استطعت إرسال السلام له وسلامي لك. أخوك مدحت عمرو ولقائنا في الجنة ان شاء الله.

(٣)

بسم الله الرحمن الرحيم

الى اخواني على طريق الثورة، الى مناضلي جهازنا الذين يضحون بأعلى ما يملكون وبأعز ما يملكون في سبيل الحرية لشعبنا وتحريره وتحرير الارض الطاهرة المباركة التي رويت ذرواته بدماء شهدائنا البررة. تحية الثورة تحية خالدة تتناولها كل أجيال الثوار والثورة.

اخواني الاحباء انعم الله عليكم بما أنعم علي من الشهادة في سبيله ان شاء الله تعالى، أكتب اليكم هذه الكلمات وكلني ثقة كاملة بأن تحرير فلسطين أو شاك ليس ببعيد وهذا كله بفضل الله تعالى علينا وبتضحيات أبناء فلسطين من الشهداء التي تتوافد على فلسطين أفواجا أفواجا.

فالعهد الذي سار عليه شهدائنا من دلال المغربي والأخ أبو جهاد وأبو عاصم وفداء وماجد ونعيم ومنذر وعبد الكريم وأبو الخير وغسان وكايد وعادل وفهد وأبو يحيى وأبو ثائر وأبو عماد ومراد هو نفس العهد كان

ومازال وسيبقى حتى التحرير. لقد عاهدت على هذا العهد وعلى أن نناضل حتى التحرير بالكفاح المسلح حتى النصر أو الشهادة والشهادة هي النصر وأنا على ثقة بأنكم على العهد.

كما أتمنى لكم النجاح في كل مهماتكم التي ستوكل اليكم. كما أود التذكير بشيء وهو أن تحرصوا على الموت توجب لكم الحياة وهذه الوصية التي أوصى بها أحد الخلفاء الراشدين لقائد الجيش الذي أرسله لقتال الروم.

واعلموا أيضا أنني وكل اخواني الشهداء ننتظركم بفارغ الصبر واننا معكم في كل ما تفعلون في التدريب في تنفيذ مهماتكم، في كل شيء نحن معكم، ولن نترككم أبدا.

والصبر الصبر والجلد فنحن نقاتل الدنيا بأسرها، فلا تكونوا عجولين واحذروا واضربوا عدوكم بقوة ولا تأخذكم بهم شفقة ولا رحمة الصغير قبل الكبير، السن بالنس والعين بالعين.

كما أن العدا الذي بيننا عدا قديم ليس فقط ابن هذا القرن بل من زمن رسولنا الكريم لذلك كونوا على يقين بأنهم لن يرضخوا أو يرحموا أحد منا، فاضربوا ولا تأمنوا لهم أبدا. اخواني أرجو المعذرة اذا اطلت عليكم بهذه الكلمات البسيطة فقد يكون البعض منكم يعرفني وأعرفه وهناك من لم يعرفني ولا أعرفه ولكنني أعرفه عن طريق الثورة حق المعرفة وهو أيضا يعرفني عن طريق الثورة حق المعرفة لذلك لكم مني جميعا كل الحب والاحترام والتحية تحية الثورة.

وسلامي لكم جميعا قيادة وأفرادا، عذرا لهذا الكلام فكلنا قيادة وأفرادا فداييون.

فسلامي لكل الفدائيين ولقائنا على أرض المعركة ومعا جميعا حتى التحرير. فاما الشهادة والشهادة نصر واما النصر.

أخوكم المحب
أبو عاصم (عاصف سابقا)

ملاحظة:

قد لا أكون قد ذكرت بعض اخواني في النضال ولكنني لا أستثني أحدا منهم قط، فسلامي لهم جميعا وتحية الثورة لهم مع كل حب واحترام.

١٩٩٢/٥/٢٩م

حق العودة والتعويض

١٩٤٨/١٢/١١ والخاص (بوجوب السماح للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم، والعيش بسلام مع جيرانهم وان يتم ذلك في أقرب وقت ممكن، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة الى بيوتهم) وبناء لهذا القرار تم تشكيل لجنة التوفيق التي عهد اليها بتنفيذ الاحكام المذكورة بالقرار، وذلك بتسهيل عودة اللاجئين الفلسطينيين الى وطنهم وممتلكاتهم وإعادة اسكانهم وتأمينهم ودفع التعويضات لهم.

ان قبول الدولة الصهيونية في عضوية الامم المتحدة قد جاء معلقا على التزامها بتحقيق شرطين:

(١) تنفيذ مضمون قرار التقسيم رقم ١٨١، أي الالتزام بالتخلي عن المناطق التي احتلتها خارج المناطق التي خصصها قرار التقسيم والتي اغتصبتها بعد الهدنة الاولى في ١٩٤٨/٦/١١.

(٢) التزام تلك الدولة بتطبيق القرار رقم ١٩٤ وبخاصة الفقرة (١) منه والخاصة بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة والتعويض.

ومازال هذان الشرطان ثابتان لقبول عضوية "اسرائيل" في الامم المتحدة، والاساس القانوني لاوراق اعتمادها ويتجدد عاما بعد عام وحتى يومنا هذا، والولايات المتحدة تقوم بشكل خاص بتقديم المشروع والذي توافق عليه كافة دولة العالم ما عدا "اسرائيل" التي تمتنع عن التصويت ولا ترفضه بصفته الدولة المعنية التي تفقد شرعيتها في حال الرفض، وهذا ما تم بالفعل في دورة الجمعية العامة في العام الماضي ١٩٩١، وتم طرح المشروع من قبل الولايات المتحدة

■ ان الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف كما تكرست بموجب ميثاق الامم المتحدة، والقانون الدولي والقرارات الدولية المتعاقبة، متمثلة بحق العودة والتعويض، وحق تقرير المصير وما يترتب عليه من مفاهيم السيادة واقامة دولة المستقلة، فاذا كنا تحدثنا عن حق تقرير المصير بشكل عام، فان حق العودة هو جزء لا يتجزأ من حق تقرير المصير من حيث الاساس والجوهر.

يعرف الاتفاق الدولي الخاص باللاجئين المنعقد في جنيف بتاريخ ١٩٥١/٧/٥٢ (بأن اللاجئ هو كل شخص يوجد خارج دولته كنتيجة لاحداث أو خوف له من عيراته خشية تعذيب يلحقه بسبب الجنس أو الدين أو الرأي فيجعله غير قادر أو راغب في أن يعود الى هذه الدولة) وقد نصت المادة ١٣ (فقرة ٢) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان (لكل انسان الحق بأن يغادر بلده أو أي بلد آخر وأن يعود الى بلده) وقد كرس هذا الحق والمبدأ في (العهد الدولي) بأنه مقرون بالأشخاص الذين لهم صفة اللاجئ. وقد كان القرار رقم (١) تاريخ ١٩٦٨/٥/٧ الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الانسان الذي عقد في طهران أكثر وضوحا حيث نص: (يؤكد الحقوق التي لا تزعزع لجميع السكان والاهالي الذين تركوا ديارهم نتيجة لنشوب معارك وبالاتضمام الى عائلاتهم، عملا باحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان).

انصبت نظرة الامم المتحدة على القضية الفلسطينية في المراحل الاولى من تشكيلها على أنها قضية لاجئين، وقد صدر عنها القرار رقم ١٩٤ بتاريخ

أيضا وكان التوقيت بعد انعقاد جلسات مؤتمر السلام في مدريد.

وبالرغم من ذلك، فقد دأبت "إسرائيل" ومنذ إعلانها كدولة وقبولها في منظمة الأمم المتحدة، على رفض تنفيذ هذين القرارين، وكان رفضها ومماطلتها أحد الأسباب الرئيسية التي أفشلت مؤتمر لوزان في آذار من عام ١٩٤٩ بالرغم من القبول العربي والذي جاء على لسان الأمين العام للجامعة العربية في ذلك الحين، حيث أعلن (أن القرار العربي لا يعني فتح باب المفاوضات المباشرة مع إسرائيل، وأنه مشروط بقبول إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة حول فلسطين بما في ذلك قرارات التقسيم وحق العودة). وحتى أن "إسرائيل" رفضت حينها اقتراح لجنة التوفيق بخصوص الإعلان عن استعدادها لقبول عودة ١٠٠ ألف لاجئ فقط من مجموع ٩٠٠ ألف إلى وطنهم وممتلكاتهم مقابل الحصول على صلح مع العرب. وقد كانت هذه المواقف الراضية لتنفيذ القرارين أو مجرد بحثها، السبب الرئيسي أيضا في فشل مؤتمر باريس، عام ١٩٥١. وقد جاء البيان الشهير والذي صدر في ١٩٥٠/٥/٢٥ عن فرنسا، بريطانيا، والولايات المتحدة والذي تعهدت بموجبه حماية حدود "إسرائيل" القائمة، كان له أثر كبير على مواقف "إسرائيل" الراضية، وبالتالي دفع بالدول العربية المحيطة بالكيان الصهيوني إلى رفض مقترحات لجنة التوفيق.

رغم تأكيد الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة بعد سنة لهذين القرارين، وعدم الإعلان أو الالتزام من قبل الدولة الصهيونية بتنفيذهما، استمر قبول "إسرائيل" كعضو عامل في الأمم المتحدة من دون أن تقوم المنظمة الدولية باتخاذ أية إجراءات رادعة أو عقابية بحق "إسرائيل" التي وافقت على ميثاق الأمم المتحدة التي يلزمها بتنفيذ قراراتها كعضوة فيها والتي تسري قراراتها حتى على الدول غير العضو فيها، وقد كان ذلك بسبب الدعم السياسي والديبلوماسي اللامحدود والمطلق في أروقة الأمم المتحدة من قبل الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا، لدولة الكيان الصهيوني.

عقب وقف المعارك في حرب عام ١٩٦٧، وفي ١٩٦٧/٦/١٤ أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم ٢٣٧ والذي نص على (أن مجلس الأمن الدولي يدعو حكومة إسرائيل إلى تأمين سلامة أهالي المناطق التي جرت

فيها العمليات العسكرية، وسلامة مصالحهم وأمانهم، كما يدعو إلى تسهيل عودة الذين تركوا هذه المناطق منذ نشوب المعارك). كما صدرت عديد القرارات اللاحقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دوراتها المتعاقبة والتي تؤكد جميعها على الطلب من "إسرائيل" الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة والتي كانت تواجه بالرفض الإسرائيلي، بل باستعمال كافة الأساليب لإجبار مزيد من الفلسطينيين على ترك بلادهم إن كان من الأراضي التي احتلتها قبل أو بعد حرب حزيران ١٩٦٧، وإن هذه الأساليب وسياسة الرفض الإسرائيلية لا يمكن إلا اعتبارها جرائم دولية مندرجة في المادة (٢) من اتفاقية منع جريمة إبادة الجنس البشري الصادرة عن الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥.

إن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وبالرغم من محاولات الدول الغربية النظر إليها ومعالجتها من وجهة نظر إنسانية فقط، تبقى المشكلة السياسية الرئيسية وللب الصراع الفلسطيني - الصهيوني، ولا بد أن تكون هذه المشكلة واستنادا للقرارين ١٩٤٨ لعام ٢٣٧ لعام ١٩٦٧ الصادرين عن الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي واستنادا لميثاق الأمم المتحدة، وكافة القرارات الصادرة عن دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ووكالاتها ولجانها المتخصصة، يجب أن تكون على رأس جدول أعمال أية تسوية أو حل لقضية فلسطين باعتبارها جزء لا يتجزأ من حق تقرير المصير للشعوب والأمم، وليست مشكلة إنسانية يعالجها المجتمع الدولي لتحسين أوضاعهم المعيشية أو إعادة أسكانهم وتأمينهم خارج أرضهم ووطنهم، ولا بد لهذين القرارين أن يكونا الأساس القانوني والشرعي لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذي ورد في القرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧، والذي تعتمده الولايات المتحدة كأساس ومرجع لجهود التسوية الحالية، من هنا يتوجب أن يكون هذين القرارين في إطار التفاوض الشامل والتنفيذ المرحلي في المفاوضات الشائفة - الفلسطينية الإسرائيلية جنباً إلى جنب مع المرحلة الانتقالية والحكم الذاتي الكامل إذا كان المراد الوصول إلى تسوية عادلة في ختام المرحلة النهائية.

أما بالنسبة لحق التعويض وهو العنصر الثاني من حقوق اللاجئين الفلسطينيين (وليس البديل عن حق

(١) تؤكد الحاجة إلى تحقيق تسوية عادلة وشاملة للنزاع العربي - الإسرائيلي وقضية فلسطين هي جوهره. (٢) تطلب عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الأطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ - ٣٣٨ والحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

(٣) تؤكد المبادئ التالية لتحقيق سلم شامل: أ- انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

ب - ضمان ترتيبات الأمن لجميع دول المنطقة ومن بينها الدول المسمية في القرار رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧. ج - حل مشاكل اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨ والقرارات اللاحقة ذات الصلة.

د - تصفية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

هـ - ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والمباني الدينية.

(٥) تنوّه بالرغبة المعلنة بوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة محدودة كجزء من عملية السلام.

(٦) ترحب من مجلس الأمن اتخاذ التدابير اللازمة لعقد المؤتمر الدولي للسلام بما في ذلك إنشاء لجنة تحضيرية.

فاذا كانت هذه المبادئ والاسس لتسوية شاملة للنزاع العربي - الإسرائيلي بما فيها قضية فلسطين، لا تعطي الشعب الفلسطيني حقوقه الكاملة في تقرير مصيره الشامل على أراض فلسطين الكاملة أسوة بباقي شعوب العالم والتي حصلت عليها، فلا بد لهذه المبادئ أن تشكل الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وأن تكون الاطار الشامل للتفاوض والتنفيذ المرحلي، ولا يحق لأية جهة أن تتنازل عن هذا الحد، ولا تستطيع أية جهة أو قوة إجبارنا على ذلك، فالقضية حية في ضمير كل فلسطيني ووجدان المجتمع الدولي، بالرغم من كل الظروف الموضوعية والذاتية والتي لا بد أن تكون آنية ■

العودة) والذي أقرته الأمم المتحدة، فهو ثابت كحق العودة لكل فلسطيني مقيم في المنفى والشتات، فقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة ٢٧/١ على: (عدم جواز تجرييد أحد من ملكه تعسفا) ويمقتضى قرارات الأمم المتحدة فإن حق التعويض جاء على نمطين:

(١) التعويض على الأموال والممتلكات لمن يختار العودة إلى فلسطين أو البقاء خارجها.

(٢) التعويض عن الخسائر والأضرار للعائدين وغير العائدين.

ويمقتضى (قواعد التوارث الدولي) التي اقترتها الأمم المتحدة، "إسرائيل" بوصفها السلطة التي خلفت حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين تتحمل بحكم هذا، ما كانت ملزمة الانتداب مسؤولة عنه وهو حماية حقوق وأموال وممتلكات الفلسطينيين في وطنهم.

إن معارضة هذا الواقع الإسرائيلي (الرافض لحق العودة والتعويض) من الجانب الفلسطيني والعربي، والمجتمع الدولي لم تنقطع في أي وقت من الأوقات، وهذا يدل على أن الرفض الإسرائيلي مهما بلغ من الاستمرار والأصرار فلن يفلح في المساس بشرعية حق العودة والتعويض اللذين ثبتا للفلسطينيين بمقتضى المبادئ والقرارات الدولية، ولم يستطع هذا الرفض الإسرائيلي من الانتقاص من شرعية حقوق الفلسطينيين، بل استطاع تعطيل ممارسة هذه الحقوق لحد الآن، وهو الأمر الذي يجعل السلطات الصهيونية تتحمل المسؤولية الدولية، وتعطي القوة القانونية والشرعية للشعب الفلسطيني الاستمرار بالمطالبة بهذه الحقوق الشرعية الثابتة في كل وقت، وفي أي محفل دولي أو إقليمي، أو أية مفاوضات ولا تستطيع أية دولة أو مجموعة دول حرمانه أو الطلب منه عدم التثبت بهذه الحقوق أو تأجيل طرحها أو مناقشتها.

وفي هذا المجال لا بد من التذكير بأهم المبادئ التي اقترتها الأمم المتحدة وبخاصة تلك التي وردت في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها ٤٣ تحت رقم ٥٣ بغية التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للنزاع العربي الإسرائيلي (وليس حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي) وقد جاء في هذا القرار:

إن الجمعية العامة للأمم المتحدة:

الحكومة الصهيونية تعالج مشاكلها الداخلية في الساحات الخارجية

■ امعنا في سياسة القمع والتنكيل، التي تمارسها سلطات العدو الصهيوني، على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، يستمر اغلاق الأراضي الفلسطينية وحصارها من قبل القوات جيش العدو الصهيوني، في ظل تحذيرات أمنية من قبل بعض مسؤولي جهاز الأمن الصهيوني، نظرا لما يحمله في ثناياه، من احتمالات حدوث الانفجار من جراء الضغط المتراكم، ومن جراء تجويع السكان العاطلين عن العمل، وحسب رأي الجنرال باراك رئيس أركان جيش العدو الصهيوني، فإن لهذا الحصار ثمنا باعظا، فهو قد يدفع الفلسطينيين الى حلقات جديدة من التحرك المضاد، من جراء الضغط المتراكم.

لقد كان أهم ما هدفت اليه حكومة العدو الصهيوني من ذلك الحصار المفروض، ما يلي:-

١- فرض الحصار العسكري المشدد، على كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، بهدف عزل الفلسطينيين، ومنعهم من القدوم الى العمل في داخل ما يسمى بالخط الأخضر، وسط تصريحات ومواقف للمسؤولين الصهاينة، تدعو الى تقليل نقاط الاحتكاك بين الفلسطينيين واليهود.

٢- محاولة رفع معنويات الصهاينة، في دعوتهم الى التجنيد في وحدات الحرس المدني، وخلق أجواء "شعب مقاتل؟".

٣- مواجهة حملة الاتهامات المركزة، التي يشنها معسكر اليمين الصهيوني على رابين.

٤- محاولة تطبيق سياسة صارمة في تطبيق الحد الأدنى للأجور، بما يعادل ٤٨٠ دولارا لتشجيع أو اجبار أرباب العمل الصهاينة، على فتح أبواب العمل للعاطلين الصهاينة.

٥- اتباع الجيش الصهيوني سياسة جديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة،

تتعتمد على مضاعفة العنف والاحتكاك بالسكان الفلسطينيين. ففي أعقاب قرارات مجلس وزاري أمني، أصبح الجيش صاحب السلطة، لتنفيذ جميع العمليات المطلوبة، للقضاء على التحركات النضالية الفلسطينية. وقد أسفرت السياسة العسكرية عن نتائج، أشار اليها تقرير أخير، أعده مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان (بتسليم) في الأراضي المحتلة، وجاء فيه، ان استخدام قوات الجيش الصهيوني لوسائل مدمرة، مثل الصواريخ المضادة للدبابات، لهدم المنازل الفلسطينية، بهدف القاء القبض على المطلوبين المسلحين، يتم دون فحص ودراسة كافيين، وبدون الأخذ في الحسبان، النتائج المترتبة على ذلك. وحسب ما جاء في التقرير، فإنه في سبع عمليات من أصل خمس عشرة عملية هدم، ألقى القبض على اثني عشر مطلوباً، وقتل ستة مطلوبين. وفي إحدى الحالات، قتل فلسطيني لم يكن مطلوباً، وفي حالة أخرى، قتل الفلسطيني المطلوب جندياً صهيونياً، وجرح اثنين قبل استشهاده. كما ذكر التقرير، أن أصحاب المنازل المقرر هدمها، يتعرضون للاهانات والاذلال، وتقييد اليدين، والحرمان من الطعام، والتعرض للضرب، والمنع من قضاء الحاجات.

وبرغم ما يعتقد في أوساط المسؤولين الصهاينة، من أن هذا الحصار، قد نجح في كسر حلقة الاعتداءات على الصهاينة، وخلق الاحساس بالأمن في صفوفهم، فإن حكومة الكيان الصهيوني، قد اضطرت الى منح تصاريح عمل للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، داخل ما يسمى الخط الأخضر، تلبية لطلبات وزراء صهاينة، للعمل في قطاعي البناء والزراعة، بهدف تخفيف حدة نتائج الاغلاق على الاقتصاد الاسرائيلي، نظرا لوجود أكثر من ٧٠ ألف عامل فلسطيني، يعملون في قطاع البناء من أصل ١٢٠ ألف عامل في هذا المجال. وهذا ما جعل استغناء حكومة الكيان الصهيوني عن اليد العاملة

الفلسطينية، أمرا مستحيلا. وخاصة بعد أن الحق هذا الحصار، الضرر الجديد بقرعي البناء والزراعة، حسب تصريحات "شوحط" وزير المالية الصهيوني، وأدى الى ارتفاع في نسبة التضخم.

غير أنه في ظل ذلك الحصار، واجه رئيس حكومة الكيان الصهيوني الحملة الدولية التي نشأت اثر صدور قرار مجلس الأمن رقم ٧٩٩، الذي قضى بعودة المبعدين، وأدار المعركة على الساحة السياسية الدولية والداخلية، عندما واجه العالم بقرار المحكمة العليا الصهيونية بشأن المبعدين، والذي يبعث على العجب، عندما ألغى قرار الابعاد من ناحية جماعية، وأقره من ناحية أخرى بشرعية أوامر الابعاد الفردية، وعندما أقر عدم شرعية الاساس القانوني، الذي ارتكزت عليه الحكومة في تنفيذ قرار الطرد، وأبقى في نفس الوقت على سريان مفعوله، وبهذا تماشى القرار مع لعبة رئيس الحكومة ورئيس أركان جيشه في ابعاد محدود لفترة من الزمن. ثم سارع بعد القرار الى الابعاز بتشكيل ١٤ لجنة اعتراض، مع التأكيد على إعادة النظر في ملاسبات الابعاد بالنسبة لكل فرد على حدة. وذلك في محاولة للتحايل على الرأي العام العالمي، واخضاعه للاعتبارات الصهيونية الداخلية. وقد جاء اتفاق رابين مع كريستوفر، بشأن الموافقة على عودة فورية لعدد من المبعدين، واعلان مجلس الأمن، بأن هذه الاجراءات هي خطوة في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٧٩٩، سحبا للمسألة من الحلبة السياسية الدولية، ونجاحا في منع صدور قرار اممي جديد يفرض عقوبات على دولة الكيان الصهيوني، وخلاصاً من تحملها المسؤولية السياسية لقرار الابعاد، حيث لابد لحكومة الكيان الصهيوني من تطبيق القوانين الدولية، وبصورة خاصة اتفاقية جنيف وليس التشريعات الداخلية للقوات المحتلة.

ومن خلال هذه الخطوات، التي اتخذها رابين، استطاع التغلب على المحاولات العربية، التي ربطت بين عودة المبعدين، وتنفيذ قرار مجلس الأمن بشأن المبعدين، والتوجه الى المفاوضات في جولتها التاسعة، تحت تأثير وعود بإشارات ايجابية، لم تلبث ان ظهرت في مشروع نص اعلان المبادئ المقترح من قبل حكومة الكيان الصهيوني، والذي أكد على مراكزات التحرك الصهيوني باتجاه السلام. والذي أظهر حرص حكومة

الكيان الصهيوني، على منح الفلسطيني في بعض الأراضي المحتلة حكما ذاتيا بصلاحيات محدودة، لا ترضي طموحهم، ولا يمكن أن يقبلوا بها. في الحقيقة، ان هذه الاجراءات، تحمل محاولات حكومة الكيان الصهيوني لاختفاء حقيقة المشاكل التي تواجهها هذه الحكومة، من جراء سياستها الحالية، فالى جانب التصريحات المتناقضة التي تصدر عن المسؤولين حول القضايا الآنية، المتصلة بعملية المفاوضات، والاجراءات الحالية، تواجه هذه الحكومة أزمة وزارية، نتيجة للخلافات الناشئة بين ميرتس وشاس، ورغم محاولات الالتفاف التي يقوم بها رابين حول الأزمة الوزارية، فإنه يبدو مشوش الأفكار، وفي موقف حرج، وان هذا الموقف هو أكثر بكثير مما يظهر تجاه الخارج.

ان خطوات رابين الداخلية والخارجية محكومة بتعهداته وقناعاته الاحتلالية الأمنية المسبقة، واستعداده لتوسيع قاعدته الانتلافية، ما دام قد ربط نفسه باجراء استفتاء شعبي، عند تقديم تنازلات اقليمية نتيجة للمفاوضات السلمية، وهو أمام الليكود المتشدد الذي يطرح أفكارا حول حدود دولة "اسرائيل": التاريخية التوراتية، وموقفها من الحلول المطروحة. وهو أمام هذه العبوات الناسفة المتعددة التي تحيط به من كل جانب. يحلق في أجواء العمل السياسي، مستعملا قذائف اللاهبة، على طاولة المفاوضات في مساراتها المتعددة، بينما يظل أمام الواقع الصهيوني الداخلي محكوما بتغيراته وانفجاراته.

فلماذا لا توظف المواقف النضالية الفلسطينية، والحقوق الفلسطينية والعربية المشروعة، كعناصر انفجار اضافية، في وجه حكومة العدو الصهيوني، لكي تقود رابين وحكومة، الى الاذعان والرضوخ أمام الحقوق الفلسطينية والعربية. وأول المواقف المطلوبة، أن لا تلغى كل الخيارات ما عدا خيار السلام من جهة، ومن جهة أخرى العمل المتواصل على تعزيز الجبهات الداخلية وحياء ولو قدر يسير من التضامن، طالما أنه ولان وبعد تسع جولات مفاوضات، لم يحدث أي تقدم جوهري في جوهر الصراع، وأثبت أن حكومة الكيان الصهيوني تتأور على السلام وصولا الى تفتيت الموقف العربي والفلسطيني. وصولا الى شرق أوسط جديد بقيادة "اسرائيل" ■

الضغط الأمريكي والشروط الفلسطينية

■ هل بدأت مرحلة جديدة من مراحل الضغط الأمريكي على الشعب الفلسطيني والدول العربية المشاركة في ما أطلقنا عليه عملية السلام؟ وهل الشريك الكامل هو شريك كامل لإسرائيل في الدعم والمساندة وتوفير كل الأسباب لتعنتها وعريبتها؟ وهل ستكون جولات أخرى قادمة نسخة مكررة من الجولة التاسعة، سيئة النتائج؟

تستواري الأخبار عن دعوات موجهة من الإدارة الأمريكية لوفد فلسطيني هذه الأيام بهدف التباحث معه للوصول إلى صيغة إعلان مبادئ فلسطينية إسرائيلية حول التسوية المرحلية، وصيغة الحكم الذاتي.. الخ.. فما فائدة إرسال وفد طالما أن الخطوط العريضة لصيغة جامعة ومتفق عليها ما بين الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني قد تم وضعها، إلا إذا كان الهدف هو الضغط والضغط الشديد على منظمة التحرير الفلسطينية وعلى المفاوضات الفلسطينية للرضوخ إلى الخطة الأمريكية الصهيونية، والتي سبق أن قدمتها الخارجية الأمريكية كوثيقة إعلان مبادئ، تلك الوثيقة التي رفضتها القيادة الفلسطينية، وسترفض أي خطة جديدة مماثلة لها لا تستجيب إلى الحقوق الوطنية المشروعة والثابتة للشعب الفلسطيني.

لقد قدمت القيادة الفلسطينية وثيقتها وتصورها، عبر الوفد الفلسطيني للمفاوض، يوم ٩٣/٥/١٠. وأكدت الوثيقة أن هدف المفاوضات هو تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، وأن المرحلتين (الانتقالية والدائمة) مترابطتان عضويًا، وتحديث الوثيقة الفلسطينية عن سلطة حكومة فلسطينية انتقالية تقام عبر انتخابات تحت إشراف دولي، ويشارك في هذه الانتخابات كل الفلسطينيين المسجلين يوم ١٩٦٧/٦/٤، وستتولى السلطة الفلسطينية الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتنقل إليها صلاحيات الإدارة المدنية والحكم العسكري، وسيتم الانسحاب الإسرائيلي وفقًا لجدول زمني متفق عليه وتحت إشراف دولي متفق عليه، وحددت الوثيقة الأرض الفلسطينية بأنها وحدة واحدة، ولها نظام قانوني واحد، كما أكدت

ووثقتنا على تشكيل لجان ارتباط لبحث قضايا النزاعات وطالبت بتشكيل لجنة تحكيم. تلك هي الخطوط العريضة لمسودة الوثيقة الفلسطينية التي سلمت إلى الإدارة الأمريكية فلم تأخذ منها شيئًا، بينما أخذت من الوثيقة التي قدمها الإسرائيليون بنودها كافة، بل وتعابيرها ومصطلحاتها أيضًا.

ان هذا الموقف المنحاز للكيان الصهيوني لم يأت صدفة أو غلطة عابرة يمكن تصحيحها بقوة الحجة والمنطق، وصواب الموقف وعدالة القضية، لأن الخطوط العامة للسياسة الأمريكية لإدارة كلينتون أصبحت واضحة، وهذه الخطوط تستند أساسًا على شراكة استراتيجية سياسيًا وعسكريًا وأمنيًا ما بين المصالح الأمريكية والمصالح الإسرائيلية، وانطلاقًا من هذا المفهوم يمكن النظر إلى أزمة الشرق الأوسط.. ولعل الوثيقة التي قدمها اليهودي الصهيوني (مارتن أندريك) مدير شؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي، وهي بمثابة خطاب ألقاه في ندوة لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط بعنوان (تحديات المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط: عقبات وفرص).. لعل هذه الوثيقة هي أوضح تعبير عن سياسة إدارة كلينتون تجاه أزمة الشرق الأوسط ومصالح أميركا في رقعة واسعة تشمل الدول العربية وتركيا وإيران ومجموع الدول الإسلامية المستقلة التي كانت منضوية في إطار الاتحاد السوفياتي سابقًا.

وان الوثيقة التي قدمها (مارتن أندريك) لا تعبر عن رأي مراقب، وإنما تعبر عن وجهة نظر مسؤول أميركي، وبالتحديد عن رأي مدير شؤون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي، فهو يعكس بوضوح سياسة إدارة الرئيس كلينتون.. يقول (أندريك): "إن السياسة الأمريكية الخارجية تعمل بالتعاون مع أصدقائنا وحلفائنا لحماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط والتصدي لما تتعرض له هذه المصالح من أخطار".

وبصيف (أندريك) في التقرير - الوثيقة: "إن الكثير من مصالح أميركا الحيوية في المنطقة لم يتغير، فرغم التطورات المشيرة في الساحة العالمية خلال الأعوام

الأربعة الماضية، لا تزال لدينا مصلحة ثابتة في التدفق الحر لنفط الشرق الأوسط بأسعار معقولة).

ويمكن اجمال بقية أفكار أندريك في النقاط التالية: * لا تزال مصلحة ثابتة لأميركا في أمن وبقاء وخير دولة إسرائيل.

* عصر الصواريخ في الشرق الأوسط قد أوجد وضعا جعل الرياض وتل أبيب تجدان أنهما تشكلان هدفين في وقت واحد لهجوم عراقي، كما أن إيران يمكن أن تستعمل صواريخها المصنوعة في كوريا الشمالية في ضرب تل أبيب والدول العربية.

* من هنا، فإن استراتيجية كلينتون هي التالي: أ- (احتواء مزدوج) لإيران والعراق في الشرق.

ب- تعزيز السلام العربي - الإسرائيلي في الغرب.

* أميركا عرضت أن تصبح شريكا كاملا لجميع الأطراف في مفاوضات الشرق الأوسط، وهي مفاوضات تقوم على الأخذ والعطاء.

* نهج أميركا حيال المفاوضات سيتناول العمل مع إسرائيل وليس ضدها، فأميركا ملتزمة بتمتين شراكتها الاستراتيجية مع إسرائيل.

* تدرك أميركا أن تحقيق السلام يتطلب من إسرائيل الانسحاب من (أراض) الأمر الذي ينطوي على أخطار حقيقية لأمنها.

* أكد رايبين أن حكومته مستعدة لأن تجازف من أجل السلام، ولكنه لا يستطيع أن يفعل ذلك إذا لم يعرض على إسرائيل سلام حقيقي مقابل ذلك، وإذا لم تكن إسرائيل واثقة من معرفتها بأن الولايات المتحدة تقف بكامل ثقلها خلفها، وإذا كان رايبين يجازف من أجل السلام، فإن دور أميركا هو تقليل هذه المجازفة إلى أدنى حد، واحدى الطرق التي تستطيع بها أميركا أن تفعل ذلك هي أن تفي بالتزامها بالحفاظ على تفوق إسرائيل النوعي وإقامة شراكة معها في تطوير وإنتاج معدات التكنولوجيا المتقدمة.

* تتفهم أميركا الضغط الذي يتعرض له المفاوضون الفلسطينيون، ولكن لكي يحققوا هدفهم، فإنه لا يوجد بديل لا مشتراكنهم في مفاوضات تتناول جوهر ترتيبات حكم ذاتي مؤقت دون معرفة الوضع النهائي للصفقة الغربية وغزة.

تلك هي أبرز النقاط التي ذكرها (مارتن أندريك) في تقريره أو وثيقته أو بيانه الرسمي الذي ألقاه في ندوة خاصة بمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط، وهو المعهد الذي تظيح فيه وترسم فيه أيضا سياسات أميركا الشرق الأوسطية.

وهكذا تتحدد سياسة إدارة كلينتون في المحافظة على أمن وبقاء وخير دولة إسرائيل والحرص على تفوقها

النوعي على مجموع الدول العربية، وحتى الموقف من العراق وإيران ينطلق من فكرة منع الصواريخ العراقية أو الصواريخ الإيرانية المزعومة من الوصول إلى تل أبيب، فسياسة (الاحتواء المزدوج) لا تهدف إلى حماية حلفاء أميركا من دول الخليج بقدر ما تهدف حماية الكيان الصهيوني في المحافظة على أمنه.

وبالنسبة لمفاوضات السلام، فإن الولايات المتحدة تتبنى فكرة الانسحاب من (أراض) وليس (جميع الأراضي)، وهذا التشجيع يعطي الضوء الأخضر لإسرائيل لمحاولة الإبقاء على احتلالها لأجزاء واسعة من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ٦٧.

وفضلا عن ذلك كله، فإن السياسة الأمريكية تقرر أن على المفاوض الفلسطيني القبول بترتيبات حكم ذاتي دون معرفة الوضع النهائي للصفقة الغربية وغزة، أي قبول ترتيبات بقاء الاحتلال وإعطاء الاحتلال الشرعية لاحتلاله.

من الواضح أن هناك تقاضم أميركي إسرائيلي، وأن المفاوضات الفلسطينية سيتعرض لضغط أميركي شديد، ولقد أثبتت التجربة أن المفاوضات الفلسطينية الذي يتلقى التوجيه والتعليمات من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، لا يمكن أن يخضع لتلك الضغوط.

ان دعوة الولايات المتحدة الأمريكية لوفد من المفاوضين الفلسطينيين للحضور إلى واشنطن قبل موعد الجولة العاشرة، يراد منها الخروج بصيغة إعلان مبادئ فلسطينية إسرائيلية حول التسوية. ان قراءة متأنية لوثيقة (مارتن أندريك) تظهر ما تضمنه لنا السياسة الأميركية، وما تخفيه لشعبنا من مؤامرات.

لقد قلنا في عدد سابق من نشرتنا، ان النقطة المضئفة في الجولة التاسعة كانت رفض القيادة الفلسطينية للوثيقة الأميركية التي حاولت أن تملي علينا موقفا ليس هو موقفنا.

وستظل هذه النقطة المضئفة سياسة لنا على الدوام، إلى أن نتوصل إلى صيغة تنسجم مع أهدافنا وحقوقنا، وعلى رأسها إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

نحن لسنا في مازق، فالانتفاضة مستمرة، والمقاومة الباسلة مستمرة، ومنذ أيام قليلة ذكرت صحيفة هارتس (تاريخ ١٩٩٣/٥/٢٧) ان الانتفاضة بدأت تنتهي للانتقال من مرحلة إلى مرحلة، فإذا كانت الانتفاضة منذ انطلاقها حتى الآن هي الانتفاضة (أ) فإن ساعة الانتفاضة (ب) بدأت عقاربها تدق بصورة خطيرة.

ان حركة الشعب الفلسطيني آخذة في التصاعد، والكفاح يتواصل لفرض الشروط الفلسطينية ■

حق القوة أهم من قوة الحق

الغرب يضيف "الشرعية" على العدوان الصربي في البوسنة والهرسك

حول "أفضل" السبل لمواجهة أزمات المسرح اليوغسلافي، وحين حاول الأمريكيون تسويق فكرة الجمع بين القصف الجوي وتسليح المسلمين من أجل انتاج توازن قوى جديد اشترطوا لذلك موافقة الجميع، ولما بدا أن لا اجماع على ذلك تراجع الأمريكيون وأبدوا حرصهم على الوفاق الروسي - الاوروبي - الأمريكي. وقد بدا للبعض ان التحالف الغربي، الذي بلغ ذروته أثناء الحرب ضد العراق في كانون الثاني/ يناير ١٩٩١، مهدد بالانفراط، اذ لم يتم تدارك الأمور بسرعة وردد الهوة بين الموقفين في أسرع وقت ممكن.

ومما يجدر ذكره، أن مجلس الشيوخ الأمريكي تلقى تقريراً عنوانه "التصدي للعدوان: ميلوسيفيتش والجمهورية البوسنية وضمير الغرب". وقد سجل التقرير حقيقة جوهرية مفادها: ان القوات القليلة التي تملكها حكومة البوسنة ليست كلها من المسلمين (٦٥٪ مسلمون، ٢٠٪ كروات كاثوليك، ١٥٪ صرب ارتوذوكس) وكل هؤلاء يدافعون عن فكرة قيام الدولة الديمقراطية في

■ لم يكن تفاؤل الرئيس البوسني المسلم علي عزت بيكوفيتش بالتطمينات الأمريكية في مكانه، اذ أن توقيع على خطة فانس - أوين في شهر آذار/ مارس الماضي لم يضمن الحقوق الدنيا لمسلمي البوسنة، مما يجعلنا نعود الى علامات الاستفهام التي طرحناها في قراءتنا السابقة ("فتح"، العدد: ٥ في هذه السنة) حول دور الدول الكبرى في توريث المسلمين في مجزرة كبيرة مرفقة ببطاقة تعزية!! ففي البداية كانت الصيحة الغربية: لا بد من رد العدوان الصربي على أعقابها، وبعدها

انخفض الى الترتيب البسيط لوقف إطلاق النار، ثم القبول بخطة فانس - أوين التي تعطي للكروات أكثر مما كانوا يحلمون به، وتقنن للصرب معظم نتائج التهجير العرقي والمجازر التي ارتكبوها، وتنسف أي احتمال بالمحافظة على وحدة أراضي البوسنة وتكامل أراضيها، وصولاً الى الخطة الأخيرة حول المناطق الآمنة. وخلال ذلك برز الى العلن الخلاف الأمريكي - الأوروبي

الدولي الذي يمنع السيطرة على الأراضي بالقوة. كما شككت بعض الدول، ومنها ألمانيا وتركيا، في سياسة الاحتواء الجديدة. وفي محاولة لاضفاء المصدقية على الموقف الغربي، قال وزير الدفاع الأمريكي يجب عدم استبعاد الخيارات الأكثر صرامة اذا ادعت الحاجة، الا أنه أكد أن أمريكا لن ترسل قوات برية الى مناطق النزاع. ويواجه التحرك الدولي الجديد معارضة من الطرف الصربي الذي يرفض السماح بنشر مراقبين دوليين على الحدود بين الصرب والبوسنة. وجاء في رسالة حكومة البوسنة ان الخطة الجديدة تتعارض مع كل المواقف التي اتخذها مجلس الامن في ٣٤ قراراً اتخذها، وقالت ان القوى الكبرى اتبعت أسلوب المساومة على سيادة واستقلال الجمهورية، بما يخالف ميثاق الأمم المتحدة.

وأوردت الرسالة ثمانية أسباب لرفض البوسنة الخطة الجديدة، بينها أنها تضمن للمعتدي استمرار تسلطه في المناطق التي سيطر عليها بقوة السلاح ويواصل فيها أعمال القتل والاغتصاب والارهاب والنهب لتنفيذ سياسية "التطهير العرقي". كما أن "المناطق الآمنة" المخصصة للمسلمين وفق الخطة ستبقى محاطة بالمعتدين وتحت رحمتهم ومحرومة من القدرة على المقاومة.

كما رفضت حكومة البوسنة الخطة لأنها صنفت الصراع حرباً أهلية وليس عدواناً على دولة البوسنة - الهرسك ذات السيادة من جانب جمهوريتي الصرب والجبل الأسود. وقالت ان الدول المشاركة في الاتفاق لم توجه انذاراً نهائياً الى الجمهوريتين بسحب قواتهما، بل انها تركت حتى مسألة مراقبة الحدود لقرار "يوغسلافيا" الاتحادية.

ومما يجدر ذكره، أن الأمين العام للأمم المتحدة كان قد اقترح، في يوم ٥ أيار/ مايو الجاري، على مجلس الامن أن تتولى تنفيذ خطة فانس - أوين قوة تضمن ٧٠ ألف رجل تكون تحت راية الأمم المتحدة "يستحسن أن تكون من الدول الاعضاء في حلف شمال الأطلسي"، ولكن الخطة/ الصفقة الجديدة تجاهلت الأمم المتحدة تماماً، وهذا تأكيد جديد على أن ما يسمى "النظام الدولي الجديد" ينطوي على آليات تتجاوز القيم العالمية المتعارف عليها حول استقلالية الدول وعدم

البوسنة - الهرسك، ضد المتوحش الصربي الذي يهدف الى إعادة فرض الجمهورية على أساس عرقي. لقد شهدت حرب البوسنة من الجرائم ضد الانسانية ما يكفي لتحريك أي ضمير، ومع ذلك ظلت الشرعية الدولية غارقة في جدليات مجلس الامن وتحركات وسيطين دوليين كان دورهما أشبه بتنظيم مراسم الدفن أكثر مما كان بحثاً جديداً عن وقف تلك الجرائم. وتحت سمع العالم الغربي وبصره، الذي يستفزع "التطهير العرقي" ومعسكرات الموت، والذي صوت على اعتبار الاغتصاب الجماعي جريمة حرب، الذي صوت أيضاً على محاكمة مجرمي الحرب في هذه الحرب، تمت تلك الفظائع كلها. ولم يكتف الغرب بذلك، بل دفن مشروع فانس - أوين ليسهل على ميلوسيفيتش اعلان "صربيا الكبرى" وعلى تودجمان اعلان "كرواتيا الكبرى"، ويبقى جيب اسلامي صغير شاهداً على أن حق القوة أهم من قوة الحق.

وكان مجلس الامن الدولي قد تبنى يوم ١٥ أيار/ مايو الجاري قراراً بتوفير الحماية الرمزية للمناطق المهددة في البوسنة - الهرسك، ووصف معظم أعضاء المجلس القرار بأنه "رمزي" الهدف منه معالجة وضع انساني طارئ. وجاء القرار بعد ساعات من قرار "برلمان" صرب البوسنة برفض خطة فانس - أوين، وقد وصف أوين القرار باقامة المناطق الآمنة بأنه يعكس "ضرباً من التمييزات". وفي وقت لاحق، أعلن عن اتفاق بين الولايات المتحدة وروسيا وأوروبا على استراتيجية مشتركة لانهاء الحرب في البوسنة، تتضمن توسيع المناطق الآمنة وفرض عقوبات أشد على الصرب والتهديد بفرض عقوبات على كرواتيا واقامة محاكمات لمجرمي الحرب وخطط لنشر مراقبين دوليين في كوسوفو ومقدونيا لمنع امتداد الحرب اليهما. ويجمع المراقبون على أن "الانجاز" الوحيد للخطة الجديدة هو رأب الصدع المتزايد بين الدول الكبرى في شأن الحرب في البوسنة، وذلك على حساب أي جهود حقيقية للتوصل الى تسوية سلمية وعادلة.

وقد فشل وزراء دفاع "الحلف الأطلسي" في التوصل الى موقف موحد من الاتفاق الجديد، اذ بدا أنه يعكس تراجعاً دولياً أمام العدوان الصربي والنكوص من المبدأ

شرعية الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة.. الخ. ولم يكن قرار مجلس الامن حول انشاء محكمة دولية لمقاضاة مجرمي الحرب سوى اجراء رمزي لالهاء المجموعة الدولية عن قرار تكريس الامر الواقع.

لقد اعتقد بعض المحللين والمراقبين أن الرئيس كلينتون، الذي يرأس دولة من المهاجرين المنتمين إلى مختلف الاجناس والاعراق، وتقوم المواطنة فيها على اساس التعايش بين الجميع، سوف لن يسكت على عمليات التطهير العرقي ضد المسلمين في البوسنة والهرسك. ولكن الموقف الأمريكي اتسم بالفموض "البناء" ازاء مأساة مسلمي البوسنة والهرسك. فقد وضع وزير الخارجية وارن كريستوفر أربعة شروط لأي تدخل عسكري أمريكي:

١- لابد أن تكون أهداف التدخل واضحة ومفهومة للشعب الأمريكي.

٢- لابد من وجود فرص مؤكدة للنجاح.

٣- لابد من الحصول مسبقا على تأييد الرأي العام الأمريكي.

٤- لابد من استراتيجية للخروج بسرعة تكون موجودة من البداية.

وتبدو الشروط السابقة معقولة لاية حكومة تسيروها مؤسسات ديمقراطية، الا أن تريت الادارة الأمريكية وتباطؤها في التدخل العسكري لأن بقاء الرئيس يلتسن في قمة السلطة الروسية أهم لديها من بقاء مليوني بوسني في وطنهم.

اما أوروبا فقد تلكأت في تأييد التدخل العسكري ضد الصرب خوفا من توسيع نطاق الحرب بحيث تشمل أوروبا كلها، مما يؤدي إلى تكبد خسائر بشرية ومادية ضخمة. بالإضافة إلى أن الأوروبيين يعرفون أن الصرب ينتمون إلى العرق السلافي، وهي نفس القومية التي ينحدر منها الروس، لذلك خشوا من جر روسيا إلى المعسكر المناهض للغرب، وبالتالي قلب كل موازين القوى في العالم بأسره.

والواقع أن عجز الدبلوماسية الروسية عن ممارسة ضغط فاعل على الصرب طوال الفترة الماضية لم يخدم أبدا المصالح القومية لموسكو كما يحاول القوميون الروس أن يبرهنوا عليه. فهؤلاء لا يفهمون، وربما لا

يريدون أن يفهموا، ان انحياز موسكو إلى بقية المجتمع الدولي في تبني موقف حازم من الصرب لا يمكن تفسيره في صورة تبسيطية بكونه يعني ان يلتسن "باع" روسيا للأمريكيين. فتمادي الصرب في تعنتهم وعدوانهم وسعيهم إلى التوسع بهدف اقامة الصرب الكبرى سيؤدي، عاجلا أم آجلا كما بينت التطورات الاخيرة، إلى تدخل المجتمع الدولي عسكريا. وتترقب على التدخل، أيا كانت تبريراته، مضاعفات سلبية جدا على روسيا التي لا يسعها ان تقف ازاءه متفرجة لاعتبارات جغرافية وتاريخية وحتى قومية.

وهكذا، يبدو واضحا أن شوفينية الأوساط الصربية التي صاغت وثيقة "صربيا الكبرى" منذ سبع سنوات قد أدت إلى خلق حقائق على الأرض تقيم عليها دعوتها الشوفينية. ان سلوبودان ميلوسيفتش حاكم صربيا القوي قرأ المعطيات الدولية الجديدة قراءة صحيحة، فأعطى للغرب معسول الكلمات بما يوفر لهذا الغرب القدر الكافي من الحجج للتملص من المسؤولية. فقد أرادوه في كانون الثاني / يناير ١٩٩٢ ليوقع اتفاق سلام مع كرواتيا، ففعل. لكنه احتفظ بعد ذلك بالثلث الذي استولى عليه من كرواتيا. وفي آب / اغسطس ١٩٩٢، أرادوه في لندن ان يوقع اتفاق سلام في شأن البوسنة، ففعل. لكن قواته استمرت في التطهير العرقي والمذابح الجماعية. وفي نيسان / ابريل الماضي أرادوه ان يضبط على صرب البوسنة ليقبلوا بخطة فانس- اوين، ففعل. لكنه تذرع بأن التيار أقوى منه ولا بد من استفتاء على الخطة. وبذلك، ظهر ميلوسيفتش أحد أهم اللاعبين، ان لم يكن الأهم، فوق المسرح اليوغسلافي.

ان مشكلة مسلمي البوسنة هي مشكلة المسلمين في العالم، وهي ارتباط أغلبية زعاماتهم (وتحديدا زعامات الدول) ارتباطا تبعا بالغرب والولايات المتحدة الأمريكية، والامتثال لرغبات هؤلاء ومصالحهم. وهي تكشف ضعف العرب والمسلمين واكتفائهم بالبيانات القيمة والخطب العصماء والمؤتمرات عديمة الجدوى بدل العمل الجاد والمخلص لتوحيد جهودهم على أسس سليمة تعيد الاعتبار للشعوب العربية والإسلامية بهدف اعادة صياغة برامجها التحررية على ضوء ما أقرته المعطيات الدولية الجديدة ■

البناء من أجل السلام

استراتيجية أمريكية للشرق الأوسط

نعيد في هذه المرحلة تركيز الضوء على تقرير المجموعة الدراسية الرئاسية لمعهد واشنطن المعنون بالبناء من أجل السلام، والذي صدر في خريف عام ١٩٨٨. لقد قمت في حينه بترجمة الكتاب وتوزيعه بشكل واسع في الاطار السياسي والتنظيمي لحركتنا ولمنظمة التحرير. ويعود اهتمامنا بهذا التقرير لأن حقيقة الافكار التي يحتويها بين دفتيه تشكل الاساس الفكري والمنهجي والايديولوجي الذي تعتمد عليه السياسة الخارجية الأمريكية. فبوصول واضح مسودة التقرير ومنسق المجموعة الدراسية الرئاسية، والمدير التنفيذي السابق لمعهد واشنطن السيد مارتن أنديك، إلى موقع المستشار الخاص للرئيس كلينتون لشؤون الشرق الأوسط ومدير شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الامن القومي الذي يشغله مارتن أنديك، يعطي أهمية للافكار والايديولوجية التي تحكم تصرفات وسلوك ومنهجية عمل الادارة الجديدة.

في اعداد هذا التقرير مجموعة من الخبراء والسياسيين ضمت ٣٢ شخصية من الحزبين الجمهوري والديمقراطي مناصفة تحت اشراف والتر مونديل نائب رئيس الجمهورية ومرشح الحزب الديمقراطي لرئاسة الجمهورية في انتخابات ١٩٨٤، ولورانيس ايفلييرغر نائب وزير الخارجية للشؤون السياسية خلال عهد ريغان الاول وقد عمل رئيسا لمكتب الاستشارات التابع لوزير الخارجية

وقد جاء خطاب انديك في ندوة لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى في ١٩ أيار الماضي بعنوان، تحديات المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. عقبات وفرص، مؤكدا أنه يعبر عن النهج الذي تنتهجه حكومة كلينتون في الشرق الأوسط.. وهو نفس النهج الذي يتطابق مع تقرير البناء من أجل السلام.

"البناء من أجل السلام" هو تقرير غير حزبي صادر عن "معهد واشنطن" في الولايات المتحدة، وقد شاركت

السابق هنري كيسنجر، وأصبح وزيرا للخارجية في نهاية عهد بوش، ومن الذين شاركوا في وضع التقرير دونالد رامفيلد وزير الدفاع والمبعوث الخاص لمنطقة الشرق الأوسط سابقا، وغرايم بانيرمان رئيس أركان لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ سابقا، ومارشال بريغر المستشار الخاص للرئيس ريغان لشؤون العلاقات العامة سابقا، وستوارت ايزنستات مستشار الرئيس كارتر لشؤون السياسة الداخلية سابقا، وغراهام فولر نائب الرئيس السابق لمجلس الاستخبارات الوطني التابع لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وريتشارد هاس المسؤول السابق في البانتاغون وروبيرت هنتر، الذي خدم في مجلس الأمن القومي خلال عهد الرئيس كارتر، وروبيرت ليرر مستشار مايكل دوكاكيس لشؤون الشرق الأوسط، وجوزيف ناي مستشار مايكل دوكاكيس لشؤون الأمن القومي، ودانيال بيبس عضو مكتب جورج بوش الخاص لشؤون الشرق الأوسط، وغيرهم. ويضم التقرير جزئين الأول يتعلق بقضية الصراع العربي الإسرائيلي والثاني يتعلق بالسياسة الأمريكية في الخليج الفارسي.

المصلحة الأمريكية في عملية السلام:

نتيجة الأوضاع غير المشجعة فيما يتعلق باحتمالات التوصل إلى حل بالتفاوض للصراع العربي - الإسرائيلي، يمكن التساؤل عن الأسباب الداعية لاعطاء هذا الأمر أهمية خاصة ضمن جدول أعمال الرئيس الأميركي القادم:

السبب الأول والأهم هو أنه ما دام هنالك صراع عربي - إسرائيلي، ستبقى المصالح الأمريكية معرضة للخطر، ففي الشرق الأوسط هنالك مصلحة أميركية ثابتة بالنسبة لما يلي:

- الحفاظ على بقاء وأمن إسرائيل، الدولة الديمقراطية الرفيعة، والحليف الاستراتيجي.
- دعم رفاهية الدول العربية الصديقة للغرب - بالأخص مصر، والمملكة السعودية والأردن.
- تأمين حرية وصول الغرب إلى نفط الشرق الأوسط.
- منع السيطرة السوفياتية أو الراديكالية على المنطقة.

ونظرا لأن الصراع العربي - الإسرائيلي يضع بعض أصدقاء أميركا في موضع المجابهة فيما بينها ويخلق عدم استقرار في هذه المنطقة الحيوية من الناحية الاستراتيجية، ويهدد بمجابهة بين الجبارين في حال نشوب الحرب، فإن التوصل إلى حل لهذا الصراع هو

بمثابة مصلحة أمريكية أكيدة. وسيتبقى الأمر كذلك خلال ولاية الإدارة الجديدة بسبب الانتفاضة الفلسطينية وسباق التسلح المتصاعد في الشرق الأوسط، ونهاية حرب الخليج، نسبة لكون التضافر ما بينها قد يؤدي إلى حرب عربية - إسرائيلية جديدة قد تتورط فيها دائرة واسعة من الدول وتحمل في طياتها نتائج أكثر خطورة حتى من تلك التي شهدناها حتى الآن في تاريخ المنطقة العنيف. إن خطر تآكل الاستقرار هذا، يعني أن الإدارة الجديدة لا تستطيع تجاهل أحداث المنطقة، حتى لو كان مستوى التهديد للمصالح الأمريكية متواضعا نسبيا في الأمد القصير، وحتى لو كانت الفرص الأنية لتحقيق التسوية محدودة. وعلى هذه الإدارة أن تضع مسألة دعم عملية السلام العربية - الإسرائيلية في موقع هام ضمن جدول أعمالها في السياسة الخارجية.

عملية وليست خرقا:

نظرا للأوضاع السائدة في المنطقة، فالواقع هو أن الدبلوماسية الأمريكية لا تستطيع تحقيق خرقا مباشرا في مجال المفاوضات. ولكن هذا لا يعني أنه على واشنطن الاكتفاء بموقف سلبي هامد، أو باللامبالاة. بل من الضروري التخلي عن الدبلوماسية التقليدية التي عكست الميل الأمريكي الطبيعي نحو المباحثات على غرار كامب - دافيد أو الرحلات المكوكية على غرار رحلات كيسنجر، وذلك لصالح سياسات نشيطة من نوع جديد تعيد المعنى الأصلي إلى عبارة "عملية السلام" من حيث أنها تنبثق عن الأوضاع والمتغيرات في البيئة السياسية المحلية، والتي قد تجعل من المفاوضات أمرا ممكنا بنهاية المطاف.

إن الاستراتيجية التي نقرحها تتطلب تغييرا رئيسيا في المقاربة التقليدية التي ينتهجها صانعو القرار الأمريكيين. وأصبحنا نفترض أما بأن كل ما نحتاج إليه هو رئيس نشيط يحمل مشروعا جديدا للسلام أو بأن الصراع من العسر بحيث لن تكون السياسات الأمريكية النشطة سوى زيادة الأمور تعقيدا. ونحن نميل نحو تجاهل حقيقة أن دبلوماسية السلام الأمريكية لم تكن ناجحة إلا عندما كنا قادرين على التوسط بين أطراف كانت على استعداد بنفسها على الاتفاق. وبعد عشر سنوات من اتفاقية كامب دافيد، وفي غياب اتفاقية سلام جديدة، ليست هنالك من خطة سهلة كافية أو إطار مبدع كافيا لأحداث خرق ضمن بيئة لا تزال الأطراف المعنية غير مستعدة للسلام فيها. لكنه في المقابل، لا بديل

كذلك للتفاعل الإيجابي مع الأحداث.

ماذا يعني "التفاعل الإيجابي" في وضع تتردد فيه الأطراف المعنية حيال اتخاذ القرارات الصعبة والخطيرة الضرورية لدفع الأمور إلى الأمام بشكل جدي، أو أنها لا تستطيع على ذلك؟

إنه النشاط الذي يركز في المرحلة الأولى على الخطوات الحيوية لكنها غير الرسمية التي تستطيع إعادة تشكيل المواقف المحلية، وتحسين البيئة السياسية التي يتفاعل فيها الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي، والتي تسعى في نفس الوقت إلى دفع الحرب عبر دعم قوى الاعتدال في العالم العربي، والحفاظ على التزامنا القديم العهد بالأمن الإسرائيلي، وفي المرحلة الثانية فقط، عندما تكون هذه العملية قد ترسخت، يمكن لسياسة أمريكية نشطة أن تدفع باتجاه تطوير صيغة دبلوماسية تسمح للبدء بالمفاوضات.

إنه النشاط، الذي يعتمد على المبدأ الجوهرى القائل بأنه على العرب وعلى رأسهم الفلسطينيين أولا، إثبات استعدادهم للتعايش مع الدولة العربية - وإن يفهموا بأن القدس، وليس واشنطن، هي عنوان مطالبهم وشكواهم. ولقد فضل العرب تاريخيا، سياسة أمريكية نشطة تؤدي إلى أحداث انشقاق بين الولايات المتحدة وإسرائيل بدلا من عملية تؤدي إلى ضرورة تقبلهم لإسرائيل. يجب أن تكون السياسة المفضلة لدينا، سياسة نشطة تشجع العرب على الالتفات للاهتمامات الإسرائيلية، بدلا من التريث والانتظار، على أمل قيامنا "بتسليم" إسرائيل لهم.

وباختصار، يجب أن يتم التركيز على جهود تهدف إلى عملية "انضاج" (ripening). ومثل هذه العملية، التي تسعى لتفادي الخروقات الوهمية في الأمد القصير، والتي تسعى بدلا من ذلك لجعل المفاوضات المباشرة أمرا ممكنا، ستكون مهمة صعبة أمام إدارة أمريكية. فبالإضافة إلى مفهوم جديد، نحتاج إلى هدف واضح واستراتيجية قابلة للتنفيذ ومجهود مستمر.

تحديد الهدف:

ليست هنالك مصلحة أمريكية في مجرد الوصول إلى أية تسوية للمشكلة الفلسطينية مهما كان شكلها بل لتسوية مستقرة تحمي مصالح أمريكا في المنطقة. فالدولة في الضفة الغربية تسيطر عليها منظمة التحرير متحالفة مع الاتحاد السوفياتي، غير مستقرة سياسيا وغير قابلة للبقاء اقتصاديا، وتحمل في طياتها طموحات

"تحريرية" باتجاه كل من إسرائيل والأردن. مثل هذه الدولة ستكون حتما مصدر توتر متجدد وصراع في المنطقة. ولهذا السبب، فقد رفضت إدارات أمريكية متعاقبة - ديمقراطية وجمهورية - مثل هذا الحل.

ومن أجل أن يتوافق مع الطلبات الأمريكية لحل ثابت ومستقر، على أي كيان فلسطيني يأتي وليد المفاوضات، أن يكون - على أقل تقدير - متقبلا لحقيقة تواجد إسرائيل وملتزما بالحفاظ على السلام، ومستعدا لنيل أية مطالب إقليمية إضافية، ومنزوعا من السلاح لكنه قادر على فرض إدارته على الفلسطينيين المتحفظين حيال التسوية في الضفة الغربية ومستعدا لاحترام السيادة الهاشمية على الأكثرية الفلسطينية في الضفة الشرقية، وعلى استعداد للحد من تعامله مع تلك الأطراف الخارجية التي لا توافق على هذه المبادئ (مثلا، سوريا وليبيا، وإيران والفئات الفلسطينية الراديكالية المدعومة من قبلهم).

هكذا من الواضح أن عملية التوفيق بين الحقوق الفلسطينية السياسية والاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والأردنية ستطلب وضع قيود أساسية على سلطة أية حكومة فلسطينية. واستنادا إلى حديث لموشي دايان، يمكن القول بأنه سيتمتع الفلسطينيون بحق تقرير مصيرهم، لكنه سيحجب عنهم حق تقرير مصير إسرائيل والأردن. ولهذه الأسباب، طورت الإدارات الأمريكية السابقة بعض المبادئ الرئيسية الثابتة التي تهتدي بها جهود صنع السلام الأمريكية:

- يجب تأمين الحقوق الفلسطينية المشروعة خلال المباحثات المباشرة.

- يجب أن تشتمل الأطراف المعنية بهذه المباحثات على إسرائيل، وممثلين فلسطينيين، والأردن.

- على أي طرف فلسطيني مشارك في المباحثات أن يقبل بقراري الأمم المتحدة ٢٤٢، و٣٣٨، وأن ينبذ الإرهاب، ويعترف بحق إسرائيل في الوجود.

- يجب أن تكون هنالك فترة انتقالية مديدة تتم خلالها تجربة نية الفلسطينيين على العيش بسلام مع إسرائيل والأردن.

ولهذه المبادئ سجل عملي تثبت من خلال التجربة إذ أنها خدمت الولايات المتحدة جيدا عند التفاوض بشأن السلام بين مصر وإسرائيل. نحن نعتقد بأنها لا تزال حيوية بالنسبة لمهمة صنع السلام في الشرق الأوسط، ولكنه من أجل الالتزام بهذه المبادئ في البيئة

الحالية، سيكون على الادارة القادمة ان تركز عملية التكييف التمهيدية على الاطراف الثلاثة الرئيسية المساهمة في أية مباحثات بنهاية الامر: الفلسطينيين واسرائيل والاردن. وعندما تصبح هذه الاطراف في وضع يسمح لها بتقبل هذه المبادئ، سيكون بالامكان المبادرة بالمفاوضات المباشرة، وسيكون على الولايات المتحدة ان تلعب دورا نشيطا في المساعدة على تحقيق السلام المنشود. لكنه الى ان يتم التوصل الى هذه النقطة الفاصلة، ستكون هناك حاجة لنوع آخر من السياسات الامريكية النشيطة.

تشجيع ظهور قيادة فلسطينية مؤهلة:

ان العقبة الكبرى امام عملية تمهيد السبيل للمفاوضات هي مشكلة التمثيل الفلسطيني. ومن خلال الانتفاضة، اثبت الفلسطينيون استعدادهم على مقاومة اسرائيل، لكنهم لم يكشفوا حتى الآن عن مقدرة على ترجمة الانتفاضة الى مبادرة سياسية تقنع الاسرائيليين بانهم على استعداد للعيش بسلام معهم. وهذه هي القضية المركزية التي يتعلق عليها المصير الفلسطيني: اذا كانوا ياملون بالتوصل الى انتهاء الاحتلال الاسرائيلي، على الفلسطينيين ايجاد قيادة قادرة على الدخول في مساومات سياسية مع اسرائيل، أي قيادة قادرة وعلى استعداد في آن واحد، على وضع برنامج سياسي ايجابي يعالج المخاوف الامنية الاسرائيلية، وينقل بوضوح التزاما ثابتا بالتعايش الاسرائيلي - الفلسطيني.

ويذهب الكثيرون الى ان الفلسطينيين يمتلكون حاليا قيادة متمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، وأنه من المهم المطروحة على الدبلوماسية الامريكية الاعتراف بهذه القيادة وجلبها الى حلبة المفاوضات مع اسرائيل. لكن رفض منظمة التحرير الفلسطينية حتى الآن الاعتراف غير المبهم بحق اسرائيل في الوجود ورفضها لقرار مجلس الامن ٢٤٢، ورعايتها للارهاب، ودعمها المستمر "للكفاح المسلح" بهدف تدمير ما تستمر بتسميته "بالكيان الصهيوني"، يثير التساؤلات الرئيسية حول كونها محاورا صالحا في أية مفاوضات محتملة. ودون ان يثبت ممثلو الجانب الفلسطيني عن التزام جدي ومصداقية بالتعايش مع اسرائيل، ويتسوية سلمية للصراع، لا يمكن النظر اليهم كشركاء شرعيين في المفاوضات.

ولأكثر من عشرة سنوات، عملت الولايات المتحدة مع الاردن ومصر والمملكة العربية السعودية من أجل

اقتناع منظمة التحرير الفلسطينية بتقبل الشروط الثلاثة اللازمة كحد أدنى للدخول في المفاوضات كشريك مقبول: الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، التقبل غير المبهم بقرار ٢٤٢، وتبذ الارهاب، وقد رفضت منظمة التحرير الفلسطينية ذلك باستمرار.

هل بالامكان توقع قيام منظمة التحرير الفلسطينية بتغيير هذا النمط من العمل المتواصل لديها؟ من المحتمل ان يؤدي النقاش الحاد داخل الصف الفلسطيني حول ضرورة ملء الفراغ الناجم عن قطع علاقات الملك حسين مع الضفة الغربية الى قيام منظمة التحرير الفلسطينية بطرح مبادرة سياسية جديدة.

كيف يمكن للادارة الجديدة ان ترد على مثل هذه المبادرة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية اذا ما تمت بالفعل؟ أولا، عن طريق توضيح ضرورة توجيه المبادرة لاسرائيل، وليس للولايات المتحدة أو المجتمع الدولي. ثانيا، عبر التأكيد على أنه في غياب ولاء مبادرة منظمة التحرير الفلسطينية بكافة الشروط الامريكية لفتح الحوار، فلن تكون قد أوفت بالحد الأدنى من الشروط اللازمة لجعل المفاوضات امرا ممكنا. وحتى في هذا المجال، ونظرا لعدم مقدرة منظمة التحرير الفلسطينية تاريخيا على حسم الامور لصالح السلام، ستواجه المنظمة بصعوبة اقتناع اسرائيل بأنها اجتازت بالفعل مرحلة من التحولات الداخلية الجوهرية. ولن يكون مجرد الكلام كافيا. غير انها اذا ما لم تفعل منظمة التحرير الفلسطينية ذلك، لن تقوم اسرائيل بالتفاوض معها وليس علينا - كما وأنه ليس بمقدورنا - ان نقتنعها بذلك.

ان مبادرة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية تسعى من أجل تحقيق الاعتراف الدولي باعلان قيام دولة فلسطينية من طرف واحد لن يوفي بمثل هذه المتطلبات، حتى ولو ضمت المبادرة تقبلا فلسطينيا لقرار الامم المتحدة الذي خلق دولة يهودية في فلسطين. ان اعلان الدولة الفلسطينية سيمثل محاولة حسم نتيجة المباحثات من طرف واحد حتى قبل ان تبدأ. ان تقبل منظمة التحرير الفلسطينية لقرار الجمعية العمومية للامم المتحدة ١٨١، ليس من شأنه أن يفسر في اسرائيل على أنه يعكس اعتدالا فلسطينيا، نتيجة ان هذا القرار يستتبع الاقرار بدولة يهودية دون القدس، بالاضافة الى جزء هام من الجليل والنقب - أي بدولة لا وجود لها سوى على الورق.

الاسرائيلية الرامية للسيطرة عليهم، فمن الأرجح أنهم سيكونون أقدر من القيادة المحلية التقليدية على التصدي لوسائل التهريب التي قد تتبعها ضد منظمة التحرير الفلسطينية أو سوريا.

ولا تزال قيادة الانتفاضة في هذه المرحلة، قيادة راديكالية غير مجربة نسبيا. لكنه يتم اقامة بنية سياسية تحتية على الصعيد المحلي تهدف لخدمة الاحتياجات المعيشية لسكان المناطق. ومع الادراك بحقيقة الاحتلال العسكري الاسرائيلي المستمر، وبكلفة المقاومة المتصاعدة، بدأت تبرز بوادر توجهات واقعية في الاراضي المحتلة. وقد ساهم القرار الاردني بقطع الروابط الادارية والقانونية مع الضفة الغربية بدعم مثل هذه الوجهات، فالفلسطينيون في المناطق يصرّون الآن على قيام منظمة التحرير الفلسطينية بترجمة خطوة الملك حسين الى مبادرة سياسية. وقد أصدرت قيادة الانتفاضة بيانا يدعو منظمة التحرير الفلسطينية الى تبني موقف واضح لا غموض حوله ويبدو أنهم يفهمون أنه اذا فشلت المنظمة بمخاطبة اسرائيل بشكل جدي سيجد الفلسطينيون في المناطق أنفسهم مواجهون بالاحتلال الاسرائيلي العسكري المستمر، وبالعزلة عن الاردن، وبالمصاعب الاقتصادية المتراكمة. وفي مثل هذه الظروف من الأرجح أنهم لن يعودوا الى لعب دور الطرف المتفرج. فالبعض منهم قد يدعو الى تبني المزيد من العنف، لكن ذلك سيؤدي فقط الى تزييم أوضاعهم، والبعض الآخر قد يدعو بنهاية المطاف الى استلام زمام الامور على الصعيد السياسي، وليس على صعيد الشارع فحسب.

وهذا بالذات هو نوع التحولات البعيدة الامد التي يجب على الادارة الجديدة أن تسعى لتشجيعها. فهذه القيادة، بعكس منظمة التحرير الفلسطينية ستكون قد نالت شرعيتها من خلال مقاومة اسرائيل، لكن أصولها تعود الى الضفة الغربية وقطاع غزة بالذات مما يعني أنها تمتلك مصلحة في التعايش مع اسرائيل. ويقدر ما ينتقل محود العمل السياسي الفلسطيني المركزي من عرفات وأعوانه في تونس وبغداد الى قيادة محلية أصيلة في المناطق، من الأرجح أن منظمة التحرير الفلسطينية ستواجه ضغوطا متزايدة للقيام بتغييرات داخلية جوهرية. واذا فشلت في ذلك من الممكن أن تألف قيادة محلية بالنهاية، تأخذ المبادرة السياسية اللازمة لتحسين أوضاع جالياتها ■

وبالتأكيد فان أية محاولة من قبل الادارة القادمة للتعامل مع "حكومة" تشكلها منظمة التحرير الفلسطينية قبل أن توفي هذه الحكومة بالشروط الامريكية. سيكون سابقا لأوانه ذو مردود عكسي.

أولا، أن ذلك سينطوي على اعتراف امريكي ضمني بالدولة الفلسطينية قبل المباحثات، مما يقوض المبادئ الأساسية لعملية صنع السلام الامريكية.

ثانيا، ستكون قد تراجعت عن التزاماتها الخطية لاسرائيل، علاوة عن قانون البلاد، نسبة لان مثل هذه المبادرة لن توفي بمتطلباتنا القديمة العهد بالنسبة للتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية واذا حاولت الادارة القادمة جلب منظمة التحرير الفلسطينية الى عملية السلام بهذا الاسلوب، ستتحج فقط في دفع اسرائيل نحو الانسحاب من المباحثات، كما وأنها ستعرض دور الولايات المتحدة كمحاور صالح الى الخطر.

كذلك، وفي وقت تواجه فيه منظمة التحرير الفلسطينية ضغوطا لتقبل الشروط الامريكية، وتبدو على الأقل بأنها على استعداد لاتخاذ خطوة بالاتجاه الصحيح، سيكون من الخطأ ارسال اشارة اليها مفادها أنه يمكن تقبل ما هو أقل من ذلك. واذا كان من الصحيح ان ١٣ عاما من الالتزام الثابت بشروط تهدف الى اقتناع منظمة التحرير الفلسطينية بتفسير استراتيجيتها الرئيسية بدأت تثمر بالفعل، فمن الافضل العمل على اعادة تثبيت الالتزام بهذه الشروط، بدلا من مراجعتها.

هذا لا يعني أنه على الادارة الامريكية القادمة ان تدير ظهرا الى ما يحدث داخل الصف الفلسطيني. فالانتفاضة ربما تكون قد أفرزت حركة سياسية دينامية هناك، يمكن لها اذا تم تفهمها وتشجيعها، ان تفرز قيادة فلسطينية من نوع جديد، قيادة صادقة في التزامها بالصلح مع اسرائيل. وهذه الحركة السياسية الدينامية قد أعادت تركيب البنية السياسية داخل المجتمع الفلسطيني بشكل جوهرى حاليا. فأكثر من عشرين عاما بقي الفلسطينيون في المناطق بمثابة متفرجين فيما يتعلق بمصيرهم. وقد تقبلوا بأن تقتصر مهامهم على الصمود بانتظار التحرير عن طريق منظمة التحرير الفلسطينية. الآن، انعكست الادوار، وأصبحوا هم الطرف النشط الفاعل، وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية كالهيشة التي تمثلهم في المجتمع الدولي، فانهم لم يعودوا ينتظرون الضوء الاخضر من منظمة التحرير الفلسطينية ومثلما قاومت قيادة الانتفاضة الجهود

نهاية الجولة التاسعة لقاء رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض الاخ الدكتور حيدر عبد الشافي، ورئيس الفريق الفلسطيني الاخ فيصل الحسيني مع الرئيس كلينتون، ولكن نهاية الجولة لم تكن كما ارادها الامريكيون... واصبحت الورقة الامريكية التي هي صيغة للانكار الاسرائيلية، (كما عرضناها في العدد السابق من نشرة فتح)، قميص عثمان الذي تحاول جهات عدة ان تضغط على القيادة الفلسطينية لقبولها تحت اعتبار ان لا احد يحق له، ان يقول لا، لامريكا في زمن تسيطر فيه على مقدرات العالم.

لقد قلنا لا.. للامريكان الصهاينة في الادارة الامريكية، الذين يحاولون ان يفرضوا على وفدنا الاذعان والرضوخ لشروط المستوطنين الصهاينة ومخططاتهم التوسعية. ومع ادراكنا لاهمية الدور والموقع الذي تحتله امريكا، فاننا نرى ان الادارة الجديدة تتسم مواقفها بالضعف والتردد وعدم الحسم في قضايا العالم. فقد تراجعت في الموضوع العالمي الساخن، في البوابة والهريسك بطريقة مؤسفة. وحتى في قضاياها الداخلية، فانها تتراجع نتيجة لضعفها وعدم قدرتها على الحسم بتنفيذ المشروع الاقتصادي، الذي نادى به اثناء حملة الانتخابات. وقد تراجعت مؤخرا عن بعض البنود في مشروع الضرائب المتعلقة بالكربون، تحت تأثير مجموعة الضغط النفطية وذلك لتمير اقرار المشروع في مجلس النواب، وقد تم ذلك بصعوبة، واعتمادا على ثلاثة اصوات فقط، حيث حصل المشروع على ٢١٩ صوتا، في حين انه كان ميّظ لو حصل على ٢١٦ صوتا فقط، وقد عارضه ٢١٣ صوتا، بينهم ٣٨ صوتا من اعضاء الحزب الديمقراطي الذي يرأسه كلينتون.

يبدو ان ادارة كلينتون الضعيفة والمترددة، وجدت في ساحة الشرق الاوسط صاليتها، لتمارس هيمنتها وافتها الجديدة (القائد الوحيد للعالم) ونظامها العالمي الجديد. فهي تمارس الضغط على العرب فقط، لتثبيت هذا الموقف. ويجد الصهاينة في الادارة الامريكية مجالا لاشباع غرور هذه الادارة، بانهم يمارسون الدور التاريخي للولايات المتحدة، في الوقت الذي يقومون فيه بترسيخ المنهج الصهيوني في ممارسة الادارة الامريكية.. وقد عبر عن هذا الموقف مارتن انديك، المستشار الخاص للرئيس كلينتون، ومدير شؤون الشرق الاوسط وجنوب آسيا في مجلس الامن القومي، في ندوة اقامها معهد واشنطن

لسياسة الشرق الاوسط تحت عنوان (تحديات المصالح الامريكية في الشرق الاوسط.. عقبات وفرص) يوم ١٩ ايار/ ١٩٩٣ جاء فيها. (ان نهجنا حيال المفاوضات، سيتناول العمل مع اسرائيل وليس ضدها. نحن ملتزمون بتأمين شراكتنا الاستراتيجية مع اسرائيل معيا وراء السلام والامن. ان اولئك الذين يسعون باخلاص لتحقيق سلام شامل وحقيقي، يدركون ان هذا لا يمكن ان يتحقق دون ان تقوم اسرائيل بالانسحاب من اراض. الامر الذي ينطوي على اخطار حقيقة لا بد منها. واولئك الذين يسعون الى تحقيق تقدم حقيقي، يجب ان يفهموا انه لن يتحقق التقدم بدون هذا النوع من العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة واسرائيل).

وفي هذا السياق. وتأكيدا لهذا الموقف الصهيوني الامريكي من عملية التسوية، يأتي ما قاله سفير امريكا السابق في "اسرائيل" صموئيل لويس، الذي يشغل الآن منصب (رئيس قسم تخطيط السياسة في الخارجية الامريكية) في ندوة عقدها مجلس القمة للسلام العالمي في واشنطن في ٢٣ - ٢٤ ايار/ ١٩٩٣، تحت عنوان (الشرق الاوسط في التسعينات والسلام العالمي)، حيث جاء في حديث لويس ما نصه: (ان اسرائيل حصلت على الورقة الامريكية مبقا. وتمت مناقشتها مع الجانب الاسرائيلي. واجريت التعديلات اللازمة والمقبولة اسرائيليا. وهذا شيء طبيعي. لان اسرائيل هي حليفنا الوحيد في المنطقة وحليفنا الاستراتيجي. ومن اهم المصالح الامريكية في منطقة الشرق الاوسط، المحافظة على امن اسرائيل وبقائها. ان الولايات المتحدة لا تستطيع ان تكون الا منحازة لاسرائيل لاسباب اعلاه. وكذلك لانه يوجد شعور بالصدقة والود لدى الرأي العام الامريكي، وفي الكونغرس والادارة الامريكية تجاه اسرائيل).

وقد ختم لويس حديثه في الندوة التي شاركه في الحديث فيها كل من د. اسامة الباز وعدنان ابو عودة. وممثل مكتب الشؤون الفلسطينية الاخ عبد اللطيف ريان. بقوله متباهيا بصهيوت الامريكية المتعجزة: (اذا وجدتم وسيطا آخر يستطيع القيام بهذه المهمة فاهلا وسهلا Be My guest). ان صهاينة الادارة الامريكية في المواقع التنفيذية، يدركون انهم يتسلمون القضية برمتها. وان روح وايزمان وبين غوريون تتقمصهم، وقد وصلوا الى

موقع الخصم والحكم. وهذا ما يستدعي تصعيد الموقف الفلسطيني الراض للاذعان والذي يتمسك بمطالبه بقوة.. ويجاهر بموقفه الصريح امام الادارة الامريكية بكل مستوياتها، رافضا ان يتحكم به وبقضيته وبمسير شعبه مجموعة الصهاينة، الذين لا يرون مهمة لامريكا في العالم الا مساندة الارهاب الاسرائيلي والتوسع الصهيوني. ان الموقف الفلسطيني هو القادر على اشعار كلينتون نفسه ووزير خارجيته كريستوفر، بان الوفد الفلسطيني الملتزم باوامر قيادته المركزية، منظمة التحرير الفلسطينية.. ورئيسها ياسر عرفات يرفض التعامل معه بوصفه مضمونا (For granted) وان يمكنه التصرف بعيدا عن قرار القيادة، كما يسعى صهاينة الادارة الامريكية.

لقد جاءت رسالة كريستوفر الاخيرة للاخ فيصل الحسيني، والتي عبرت عن تفهمها لظروف الموقف الفلسطيني، ثم بادرت بتوجيه دعوة لوفد فلسطيني لزيارة واشنطن، لبحث موضوع وثيقة اعلان المبادئ. حيث حاول كريستوفر ان يبدي بدعته هذه حسن نية رمزية تجاه الوفد الفلسطيني، ولكن هذه الدعوة تحمل في طياتها توجهها خطيرا من قبل الادارة الامريكية، وذلك يتجاوز كل التهديدات والوعود، التي قطعها كريستوفر نفسه في حديثه مع الوزير السوري فاروق الشرع، خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب، والذي تعهد فيه، بسلسلة من الاجراءات التي ستقوم بها "اسرائيل" وامريكا في حال موافقة الوفد الفلسطيني على المشاركة، تتبعها مجموعة من الاجراءات الايجابية مع انعقاد الجولة. وكما قلنا، كان الشريك الامريكي ناكسا لوعوده وعهوده. وما هو اليوم يحاول بدعته الجديدة التي لا تزال قائمة، لتجاوز هذه الوعود، ولقروض نهج جديد على التعامل مع الوفد الفلسطيني، بعيدا عن مطالبية الولايات المتحدة بعرض رزمة تنازلات اسرائيلية على الفلسطينيين، ذلك كشرط لمشاركتهم في المباحثات. ان الادارة الامريكية تحاول ان تضمن حضور الوفد الفلسطيني، دون وعود او عهود جديدة، وحتى لا تبدو في حالة نكوص دائم.

لقد اشتملت دعوة كريستوفر على مجموعة من المصلمات الخطيرة التي تشير الى سوء النوايا لدى الادارة، بالنسبة لتصرفات الوفد الفلسطيني، ولإيواء حسن النوايا التي يبديها. فقد اشارت الى ان المشاركة في اللجان الثلاث كان انجازا ايجابيا مع انه كان في حقيقة محاولة للمخوض في التفاصيل على حساب الجوهر. كما ان تسلل

الوفد الفلسطيني للورقة الامريكية بعد رفضه حضور الاجتماع الثلاثي اعتبر مقدمة لتقاشها، مما دفع كريستوفر لان يحدد في دعوته ان هذه الورقة لا تزال على الطاولة، وانها تشكل محطة نحو انجاز اعلان مبادئه ولقد رفضت القيادة الفلسطينية مبدأ مناقشة الورقة الامريكية ومبدأ وجودها على الطاولة.

لقد اصبح كريستوفر يدرك جيدا ان الوفد الفلسطيني الذي يدعو للمناقشة وللمحوار، يعود دائما لاتخاذ القرار من قيادته في منظمة التحرير الفلسطينية. ومن الواضح والمتطقي، انه لا تستقيم الامور، وانها لا تسير في مسارها السليم، ما دام الحوار الامريكي الفلسطيني الرسمي مجمدا. فقد حان الوقت لتقوم الادارة الامريكية بتصحيح موقفها بشكل واضح وصريح. فالوفد الفلسطيني بجميع افراده يصرحون ويعلنون دائما، انهم يتلقون تعليماتهم من المنظمة. وان كل محاولة لاحداث شرح بين موقف الوفد الفلسطيني وموقف قيادته، سيبدو بالفشل وكل محاولات مارتن انديك لتطبيق افكاره، التي طرحها في تقريره الشهير (البهاء من اجل السلام، Building for Peace). من اجل ابراز قيادة فلسطينية مسؤولة في الداخل، ستبوء بالفشل. فالفلسطيني الذي يخرج عن قرار قيادته في منظمة التحرير الفلسطينية، يصبح بالنسبة للشعب والجماهير في الارض المحتلة، (كالمسبب الذي لا ارضا قطع ولا ظهرا ابقى)، ولولا ثقة الشعب والجماهير بالمنظمة وقيادتها التاريخية، لما صيرت على الشروط المجحفة، التي تجري المفاوضات في ظلها. وما زوايح الرضا والراضين لهذه المسيرة، الا التاكيد الحي على ان ثقة الشعب، هي مصدر قوة للمنظمة وقيادتها، وان مصداقية المنظمة مع شعبها وجماهيرها، هي مصدر هذه الثقة. ومهما حاول الامريكان والصهاينة معهم وغير الصهاينة، ان يتجاهلوا الدور الواضح والاساسي للمنظمة في مسيرة التسوية، فانهم لا بد ان يصلوا آجلا ام عاجلا الى القناعة الراسخة، انه لا سلام ولا امن ولا استقرار ولا هدوء في هذه المنطقة، الا باقرار الحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة، وتقرير المصير، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف. وهي الاهداف التي يجسدها برنامج منظمة التحرير الفلسطينية في هذه المرحلة.

وانها لثورة حتى النصر



خطاب..

فارس الزمن الجميل

(٢)

مشوار عمره، مثل طول القارع، كان وظل يترصّد الخطوة المؤدية الى دروب الوطن.. فلسطين هي الهاجس، وهي اللغة، هي المبنى والمعنى وهي كشاف صدق اللغة فلم يعرف يوما مراوغة اللغة لأنه لم يعرف يوما مراوغة فلسطين وحتى تلك السنين الطوال التي قضاها في أعماق الجفر الصحراوي، كانت الليالي تضيء في باله ضوء الآمال التي يصنعها الفدائيون في رحلة صناعة الوطن واسترده.. ولذا كان السجن على ضيقه، يحن بمسارب من نوع ما للاتصال بتدفق الحياة التي يصنعها الفدائيون خارج السجن..

ويظل هو خطاب "عزت أبو الرب" لا يتيح لنا الا الاستمرار في ما آمن به، وما يؤمن به جميعا.. التمسك بالطريق وصولا الى الوطن..

ليا سيدي البطل المترجل عن سرج الحرية والحياة.. ستظل المواقف كل المواقف في البال.. فالإنسان موقف.. وكم كنت مخلصا لتلك الروح الوقادة.. روح فتح فكرا وسلوكا.. ولذلك أحبك كل الرجال وكل الطيبين في هذا الوطن..

يا أبو حسام ماذا يقول القلم، بل ماذا تقول الروح في رحيلك.. سوى ذلك العهد التي تجدد منا مرات أمام أبطال الحياة الشهداء.. فعهدا في الماضي على الطريق حتى النصر.. وتلك وهذه الامانة المتجددة أوصلها للابطال الذين سبقوك الى عالم الشهادة.. فحكاية فتح والوطن بالنسبة للمناضلين والشعب.. ان الطريق سيمضي حتى النصر الكبير.. ولروحك الرحمة والمجد..

انه خطاب "عزت أبو الرب" واحد من رجال الزمن الصعب والجميل، واحد من أولئك الرجال الذين للحق عندهم مكانته الكبيرة، وعندهم الوطن وصدق الوصول اليه أصل المبتدأ وكل الخبر والحكاية..

أي كلام عنه في هذا الزمن الصعب والردى.. وان كان ذكره يعطيك العزم على التجاوز دائما كما قال هو عما تعلمه من فتح..

خطاب.. أي كلام عنك في هذه الزمن، والواحد منا كان لا يتصور أن يكتب عنك، ولكنه الموت الذي يغافلنا لحكمة ربانية، فلا نملك الا أن نقول الرحمة على روحك والرحمة لروحك الطيبة، فقد كنت رجلا ككل أولئك الرجال الذين صنعوا مسارا يليق بشعب مصمم على المقاومة. كنت رجلا في دخائل كل خريطة الوطن باكتمالها برائحة البرتقال اليافاوي، ونكهة التراب المعطاء في قباطية.

عندما يقال خطاب، يقفز الى الذهن فعالية العمل السياسي في صفوف القوات وفي صفوف الشعب، انها فعالية الانتقال من خيمة الى خيمة على تلال العرقوب، والحوار من موقع الى موقع حيث تشمخ هامة الفدائي في تلك الحدود المتداخلة لادامة الصراع مع الغزاة.

كان واضحا، فاكنت ملامحه سمات الفارس..

كان مناضلا، فانحاز الى الفعل عملا، والى الطريق الصعب والطويل، كان يقول "العطاء يقربنا من الامل"، امل الوصول للحرية الهدف، والوطن الكرامة.

كان طيبا، فأحبه المقاتلون، والتفوا حوله، يسألون ويحاورون، ويحولون تلك الكلمات البسيطة الى فعل كبير في زوايا الوطن الفلسطيني الذي نحب..

- الاتصالات والمراسلات -